تقرير

حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

السنة المالية 2015

فهرس

تقديم..... 3

الجزء الأول: معطيات عامة حول حسابات الأحزاب السياسية 5

1. تقديم الحسابات السنوية..... 5
2. موارد الأحزاب السياسية..... 7
   - أ. الدعم السنوي..... 8
   - ب. مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية..... 8
   - ت. موارد أخرى 9
3. نفقات الأحزاب السياسية..... 12

الجزء الثاني: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات..... 15

1. حول إرجاع المبالغ غير المستحقة 15
2. حول الإشهاد بصحة الحسابات..... 16
3. حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة..... 17
4. حول مسك المحاسبة..... 17
5. حول موارد الأحزاب 18
6. حول نفقات الأحزاب 19
7. حول كيفية أداء النفقات 22

التوصيات 23

الجزء الثالث: النتائج الخاصة بكل حزب سياسي 25

الملحقات 86

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 147 من دستور 2011 ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011، تناط بالمجلس الأعلى للحسابات (المجلس) مهمة تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وعملا بمقتضيات المادتين 42 و44 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بأن تقدم حساباتها السنوية للمجلس في 31 مارس من كل سنة على أبعد تقدير، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

وفي حالة عدم تقديم المستندات والوثائق في الآجال القانونية، يوجه الرئيس الأول للمجلس إنذارا إلى المسؤول الوطني عن الحزب وذلك من أجل تسوية وضعيته خلال أجل ثلاثين يوما .وإذا لم يقم الحزب المعني بتسوية وضعيته بعد انصرام هذا الأجل، فإنه يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي برسم السنة الموالية، دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

وبخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، فإن المسؤول الوطني للحزب ملزم بأن يدلي ببيان للمصاريف التي تم إنفاقها بصورة فعلية في هذا الشأن، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم رقم 2.12.293 الصادر في 15 من شعبان1433 (05 يوليو2012) بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه.

وعملا بمقتضيات المادة 5 من نفس المرسوم، فإن كل حزب سياسي ملزم بأن يرجع إلى الخزينة العامة للمملكة، كل مبلغ تسلمه في هذا الإطار لم يتم استعماله كليا أو جزئيا للأغراض التي منح من أجلها.

ولتدقيق هذه الحسابات وفحص صحة النفقات، حدد المجلس إطارا منهجيا يروم التأكد من مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل.

وفي هذا الصدد، تأكد المجلس في البداية، من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها في الآجال القانونية ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها، ثم باشر عملية تدقيق هذه الحسابات وكذا فحص صحة النفقات، والتي شملت المحاور المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

وقد أسفرت هذه العملية عن مجموعة من الملاحظات، تم توجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب قصد الإدلاء بتعقيباتهم عند الاقتضاء.

وللإشارة، فإن هذا التقرير يتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم سنة 2015 التي عرفت تنظيم انتخابات أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية (اقتراع 04 شتنبر 2015) وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم (اقتراع 17 شتنبر 2015) وانتخابات أعضاء مجلس المستشارين (اقتراع 02 أكتوبر 2015).

وسيعرض هذا التقرير في جزئه الأول للمعطيات المتعلقة بعملية تقديم الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وبحجم مواردها ونفقاتها، فيما سيتناول في جزئه الثاني النتائج العامة لتدقيق الحسابات المذكورة على أن يتطرق بشكل تفصيلي في جزئه الثالث لنتائج التدقيق الخاصة بكل هيئة سياسية.

الجزء الأول: معطيات عامة حول حسابات الأحزاب السياسية

1. تقديم الحسابات السنوية

طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بإيداع حساباتها السنوية لدى المجلس برسم سنة 2015 في 31 مارس 2016 على أبعد تقدير.

وسجل المجلس أنه من أصل **أربعة وثلاثون (34)** حزبا المرخص لها قانونا، أودع **واحد وثلاثون (31)** حزبا حساباتهم السنوية لدى المجلس، في حين لم يسجل أي إيداع لحسابات الأحزاب التالية:

- الحزب المغربي الليبرالي؛
- حزب النهج الديمقراطي؛
- حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد قام المجلس بتوجيه إنذار لكل من الحزب المغربي الليبرالي[1] وحزب النهج الديمقراطي[2]، توصلا به على التوالي بتاريخ 19 و23 مايو 2016. ولم يقدم الحزبان أي رد بهذا الشأن.

في حين لم يتم توجيه انذار لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية "**على اعتبار أن هناك خلافا داخليا حول الأمانة العامة**"[3].

وقد عرفت وتيرة الإدلاء بالحسابات السنوية استقرارا نسبيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يبين ذلك الجدول والرسم البياني التاليين:

جدول 1: تطور وتيرة الإدلاء بالحسابات

السنوات	عدد الأحزاب المرخص لها قانونا	عدد الأحزاب التي أدلت بحسابها السنوي	الأحزاب التي لم تدل بحسابها السنوي
2013	35	32	1. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 2. الحزب الاشتراكي[4] 3. الحزب العمالي
2014	34	32	1. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 2. حزب الديمقراطيون الجدد
2015	34	31	1. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 2. الحزب المغربي الليبرالي 3. حزب النهج الديمقراطي

[1] رسالة المجلس الأعلى للحسابات رقم ح.س 16/09 بتاريخ 18 ماي2016

[2] رسالة المجلس الأعلى للحسابات رقم ح.س 16/10 بتاريخ 18 ماي2016

[3] رسالة وزير الداخلية رقم 7572 بتاريخ 11 ديسمبر 2015

[4] أدلى بوضعية مالية عن سنتي 2013/2012 وبعض مستندات إثبات صرف النفقات المنجزة برسم سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الديمقراطيون الجدد قد تم تأسيسه خلال سنة 2014.

وسجل المجلس أن **ستة وعشرون (26)** حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول 2: لائحة الأحزاب التي احترمت الأجل القانوني للإدلاء بالحسابات السنوية

الأحزاب	تاريخ الإدلاء بالحساب السنوي
حزب الإصلاح والتنمية	04 يناير 2016
حزب الوحدة والديمقراطية	22 فبراير 2016
حزب التقدم والاشتراكية	21 مارس 2016
حزب اليسار الأخضر المغربي	24 مارس 2016
حزب العهد الديمقراطي	25 مارس 2016
حزب العدالة والتنمية	28 مارس 2016
حزب الأمل	28 مارس 2016
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	29 مارس 2016
حزب القوات المواطنة	29 مارس 2016
حزب النهضة	29 مارس 2016
حزب الشورى والاستقلال	29 مارس 2016
حزب المجتمع الديمقراطي	29 مارس 2016
حزب الاستقلال	30 مارس 2016
حزب العمل	30 مارس 2016
حزب الوسط الاجتماعي	30 مارس 2016
حزب الديمقراطيون الجدد	30 مارس 2016
حزب التجمع الوطني للأحرار	31 مارس 2016
حزب الأصالة والمعاصرة	31 مارس 2016
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	31 مارس 2016
حزب الحركة الشعبية	31 مارس 2016
حزب الاتحاد الدستوري	31 مارس 2016
حزب جبهة القوى الديمقراطية	31 مارس 2016
حزب البيئة والتنمية المستدامة	31 مارس 2016
حزب التجديد والإنصاف	31 مارس 2016
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	31 مارس 2016
الحزب الاشتراكي الموحد	31 مارس 2016

في حين لم تدل **خمسة (05)** أحزاب بحساباتها إلا بعد انصرام هذا الأجل، ويتعلق الأمر ب:

جدول 3: لائحة الأحزاب التي لم تحترم الأجل القانوني للإدلاء بالحسابات السنوية

الأحزاب	تاريخ الإدلاء بالحساب السنوي
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	14 أبريل 2016
حزب النهضة والفضيلة	15 أبريل 2016
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	05 مايو 2016
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	09 مايو 2016
الحزب الديمقراطي الوطني	09 يونيو 2016

وجدير بالذكر أن احترام الأجل القانوني للإدلاء بالحسابات السنوية قد عرف استقرارا نسبيا مقارنة بالسنتين الفارطتين كما هو مبين أسفله:

جدول 4: تطور وتيرة احترام الأجل القانوني للإدلاء بالحسابات

السنوات	عدد الأحزاب التي احترمت الأجل القانوني للإدلاء	الأحزاب التي أدلت بحساباتها السنوية بعد انصرام الأجل القانوني
2013	26	1. حزب النهضة والفضيلة 2. الحزب الديمقراطي الوطني 3. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية 4. الحزب الاشتراكي الموحد 5. حزب المجتمع الديمقراطي 6. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
2014	27	1. حزب النهضة والفضيلة 2. الحزب الديمقراطي الوطني 3. حزب جبهة القوى الديمقراطية 4. حزب المجتمع الديمقراطي 5. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
2015	26	1. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية 2. حزب النهضة والفضيلة 3. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية 4. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي 5. الحزب الديمقراطي الوطني

2. موارد الأحزاب السياسية

تشتمل موارد الأحزاب السياسية، طبقا لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، على الدعم السنوي الذي تقدمه الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية، والدعم المخصص للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا الدعم المخصص برسم المساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، بالإضافة إلى موارد أخرى كواجبات الانخراط والهبات والوصايا...

أ. الدعم السنوي

استنادا إلى مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، خصص مبلغ قدره **80 مليون** درهم بقانون المالية لسنة 2015 برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وبلغ الغلاف المالي الذي تم منحه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية ما مجموعه 61,22 مليون درهم أي بنسبة 76,53% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية. ويتوزع هذا الغلاف بين:

❖ **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير**

بلغ الغلاف المالي الذي تم تخصيصه من طرف الوزارة المكلفة بالداخلية في هذا الإطار للأحزاب السياسية خلال سنة 2015 ما مجموعه **ستون (60) مليون** درهم، وزعت منه **59,52 مليون** درهم على جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية الذي لم يصرف له مبلغ الحصة الجزافية الراجع له (**483.870,97** درهم) بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة لا زالت بذمته تجاه الخزينة العامة تبلغ قيمتها **469.117,39** درهم، منحت له برسم التسبيق عن الانتخابات الجماعية لسنة 2009 والانتخابات التشريعية لسنة 2011[5].

❖ **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية**

يشار إلى أن حزبا واحدا فقط نظم مؤتمره الوطني العادي خلال سنة 2015، ويتعلق الأمر بحزب "الاتحاد الدستوري"، وقد بلغت مساهمة الدولة في هذا الإطار ما قدره **1,70 مليون** درهم.

علاوة على الدعم السنوي المشار إليه أعلاه، تساهم الدولة طبقا لمقتضيات المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 29.11، في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والجهوية والتشريعية.

ب. مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية

بلغ الغلاف المالي الذي تم منحه فعليا للأحزاب السياسية المشاركة في اقتراع 04 شتنبر 2015 ما قدره **249.167.341,43** درهم، في حين لم يصرف المبلغ الراجع لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والذي قدره **228.456,82** درهم، بسبب عدم تسويته لوضعيته تجاه الخزينة[6].أما فيما يخص اقتراع 02 أكتوبر 2015، فقد بلغت قيمة مساهمة الدولة ما يعادل **28.416.442,26** درهم.

وقد بلغ مجموع مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية التي تم تنزيلها في الحسابات السنوية للأحزاب برسم سنة 2015 ما قدره **276.690.517,47** درهم. هذا ولم يقم حزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة

[5] رسالة وزير الداخلية رقم 66 بتاريخ 15 يناير 2016.

[6] رسالة وزير الداخلية رقم 5845 بتاريخ 14 سبتمبر 2015

الديمقراطية الاجتماعية وحزب العهد الديمقراطي بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 ضمن الموارد المالية لسنة 2015.

ت. موارد أخرى

بالإضافة إلى الدعم العمومي الذي تستفيد منه الأحزاب السياسية لتغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية ومصاريف حملاتها الانتخابية، شملت موارد الأحزاب:

- واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ إجمالي قدره **15.024.546,65** درهم؛
- مواد استغلال أخرى بمجموع يناهز **13.117.310,31** درهم؛
- عائدات غير جارية بمجموع قدره **9.539.578,50** درهم؛
- عائدات مالية بمبلغ إجمالي قدره **347.031,97** درهم.

وعليه، فقد بلغ مجموع موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2015 ما قدره **375,46 مليون** درهم[7] مقابل ما يناهز **91,88 مليون** درهم سنة 2014 و**88,99 مليون** درهم سنة 2013. وتتوزع هذه الموارد على الشكل التالي:

جدول 5: تطور موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها (بالدرهم)

طبيعة الموارد	2013	%	2014	%	2015	%
مساهمة الدولة في تغطية	**67.575.606,00**	**75,94**	**64.040.248,00**	**69,70**	**337.427.748,59**	**89,87**
مصاريف التدبير	60.483.871,00	67,97	59.516.129,00	64,77	59.032.258,11	15,72
مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	7.091.735,00	7,97	4.524.119,00	4,92	1.704.973,01	0,45
مصاريف الحملات الانتخابية	-	-	-	-	276.690.517,47	73,69
موارد أخرى	**21.410.627,00**	**24,06**	**27.842.816,00**	**30,30**	**38.028.467,43**	**10,13**
واجبات الانخراط والمساهمات	19.455.349,00	21,86	17.481.935,00	19,03	15.024.546,65	4,00
موارد استغلال أخرى	590.789,00	0,66	3.582.545,00	3,90	13.117.310,31	3,49
عائدات مالية	1.073.740,00	1,21	501.691,00	0,55	347.031,97	0,09
عائدات غير جارية	290.749,00	0,33	6.276.645,00	6,83	9.539.578,50	2,54
المجموع	**88.986.233,00**	**100,00**	**91.883.064,00**	**100,00**	**375.456.216,02**	**100,00**

وتثير المعطيات المتعلقة بموارد الأحزاب الملاحظات التالية:

- تتكون موارد الأحزاب السياسية أساسا من الدعم الممنوح لها من طرف الدولة، والذي مثل هذه السنة **89,87%** من مجموع الموارد مقابل **69,70%** سنة 2014 و**75,94%** سنة 2013.

[7] انظر الملحق رقم 1

- حصلت **ثمانية (08)** أحزاب على ما نسبته **93,06%** من مجموع الموارد المسجلة سنة 2015 مقابل ما يعادل **87,77%** سنة 2014 و**83,23%** سنة 2013، ويتعلق الأمر بالأحزاب الواردة أسفله:

جدول 6: تطور حصص الأحزاب السياسية الكبرى من مجموع الموارد[8] (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2013		2014		2015	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	25.495.816,00	28,65	22.762.939,00	24,77	77.162.765,05	20,55
حزب الاستقلال	12.094.765,00	13,59	11.725.976,00	12,76	64.726.397,05	17,24
حزب التجمع الوطني للأحرار	8.396.950,00	9,44	8.284.911,00	9,02	43.527.195,64	11,59
حزب الأصالة والمعاصرة	6.980.625,00	7,84	8.574.974,00	9,33	71.795.727,51	19,12
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	8.005.530,00	9,00	6.829.150,00	7,43	27.460.425,18	7,31
حزب الحركة الشعبية	4.822.026,00	5,42	6.970.280,00	7,59	29.195.419,96	7,78
حزب الاتحاد الدستوري	3.604.169,00	4,05	9.407.106	10,24	17.315.843,16	4,61
حزب التقدم والاشتراكية	4.663.797,00	5,24	6.092.967,00	6,63	18.221.493,88	4,85
المجموع	**74.063.678,00**	**83,23**	**80.648.303,00**	**87,77**	**349.405.267,43**	**93,06**

أما بخصوص حصة كل حزب من الأحزاب الثمانية المذكورة أعلاه من مختلف أصناف الموارد المسجلة برسم سنة 2015، فيمكن تلخيصها كالتالي:

[8] تم ترتيب الأحزاب الثمانية، في جميع جداول هذا التقرير، وفق أهمية مبلغ الدعم الذي تتلقاه؛

جدول 7: حصص الأحزاب الثمانية من مجموع موارد سنة 2015

(بالدرهم)

الأحزاب السياسية	مساهمة الدولة في تغطية						واجبات الانخراط والمساهمات		موارد استغلال أخرى		عائدات مالية		عائدات غير جارية	
	مصاريف التدبير		مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية		مصاريف الحملات الانتخابية									
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	12.590.705,66	21,33	-	-	52.546.419,74	18,99	11.761.089,7	78,28	-	-	103.438,59	29,81	161.111,41	1,69
حزب الاستقلال	7.235.975,66	12,26	-	-	46.034.228,89	16,64	-	-	3.020.000,00	23,02	-	-	8.436.192,5	88,43
حزب التجمع الوطني للأحرار	6.704.068,42	11,36	-	-	35.388.851,23	12,79	1.309.080,00	8,71	-	-	125.195,99	36,08	-	-
حزب الأصالة والمعاصرة	6.333.583,54	10,73	-	-	55.764.828,6	20,15	78.650,00	0,52	9.605.659,31	73,23	-	-	13.006,06	0,14
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.082.563,54	10,30	-	-	20.950.264,25	7,57	279.200,00	1,86	52.800,00	0,40	95.597,39	27,55	-	-
حزب الحركة الشعبية	4.441.156,77	7,52	-	-	24.597.923,19	8,89	133.540,00	0,89	-	-	22.800,00	6,57	-	-
حزب الاتحاد الدستوري	3.409.946,02	5,78	1.704.973,01	100	12.200.595,05	4,41	-	-	-	-	-	-	329,08	0,00
حزب التقدم والاشتراكية	3.040.710,07	5,15	-	-	13.548.002,65	4,90	1.002.570,00	6,67	-	-	-	-	630.211,16	6,61
المجموع	49.838.709,68	84,43	1.704.973,01	100	261.031.113,60	94,34	14.564.129,65	96,93	12.678.459,31	96,65	347.031,97	100	9.240.850,21	96,87

- تم تسجيل تفاوت في حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد من حزب لآخر، إذ لوحظ:
  - أن مالية **خمسة عشر (15)** حزبا اعتمدت كليا على الدعم العمومي خلال سنة 2015 مقابل **ثلاثة عشر (13)** حزبا سنة 2014 و**أربعة عشر (14)** حزبا سنة 2013؛
  - أن حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد تراوحت ما بين نسبة 90 و99,99 % على مستوى **تسعة (09)** أحزاب مقابل **سبعة (07)** أحزاب سنتي 2014 و2013؛
  - وأن هذه النسبة تراوحت ما بين 60 و90% بخصوص **ستة (06)** أحزاب، على غرار سنة 2014، مقابل **سبعة (07)** أحزاب سنة 2013.

ويلخص الجدول أسفله تفاوت هذه الحصص من حزب لآخر، مع الإشارة إلى أن حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية لم يستفد من مبلغ الدعم العائد له بسبب عدم تسوية وضعيته تجاه الخزينة:

جدول 8: حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد

(= 100%)	(ما بين 90 %و99,99%)	(ما بين 60% و90%)
1. حزب الاتحاد الدستوري	1. حزب التجمع الوطني للأحرار	1. حزب العدالة والتنمية
2. حزب جبهة القوى الديمقراطية	2. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	2. حزب الاستقلال
3. حزب البيئة والتنمية المستدامة	3. حزب الحركة الشعبية	3. حزب الأصالة والمعاصرة
4. حزب العهد الديمقراطي	4. حزب التقدم والاشتراكية	4. حزب اليسار الأخضر المغربي
5. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	5. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	5. حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
6. حزب التجديد والإنصاف	6. حزب العمل	6. الحزب الاشتراكي الموحد
7. حزب الوحدة والديمقراطية	7. حزب الوسط الاجتماعي	
8. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	8. حزب الأمل	
9. حزب الإصلاح والتنمية	9. حزب الديمقراطيون الجدد	
10. الحزب الديمقراطي الوطني		
11. حزب النهضة والفضيلة		
12. حزب القوات المواطنة		
13. حزب النهضة		
14. حزب الشورى والاستقلال		
15. حزب المجتمع الديمقراطي		

3. نفقات الأحزاب السياسية

بلغت نفقات الأحزاب السياسية، المصرح بصرفها، ما يناهز **372,92 مليون** درهم[9] مقابل ما قدره **113,58 مليون** درهم سنة 2014 و**110,78 مليون** درهم سنة 2013. وتتوزع هذه النفقات بين:

[9] انظر الملحق رقم 2

- تكاليف الحملات الانتخابية بمبلغ قدره **258,71 مليون** درهم[10]؛

- تكاليف التسيير بمبلغ قدره **84,63 مليون** درهم مقابل ما مجموعه **86,91 مليون** درهم سنة 2014 و**85,63 مليون** درهم سنة 2013؛

- اقتناء أصول ثابتة بمجموع قدره **18,39 مليون درهم** مقابل ما يناهز **15,52 مليون** درهم سنة 2014 و**20,11 مليون** درهم برسم سنة 2013؛

- تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بما يناهز **5,5 مليون** درهم مقابل ما مجموعه **11,15 مليون** درهم سنة 2014 و**5,05 مليون** درهم سنة 2013؛

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل بمبلغ إجمالي قدره **5,68 مليون** درهم موزعة كالتالي:
  - حزب الاستقلال: **2.629.609,72** درهم؛
  - حزب البيئة والتنمية المستدامة: **462.500,00** درهم؛
  - حزب العهد الديمقراطي: **140.697,00** درهم؛
  - حزب المؤتمر الوطني الاتحادي: **327.915,61** درهم؛
  - حزب الحرية والعدالة الاجتماعية: **1.027.946,14** درهم؛
  - حزب الأمل: **1.091.249,75** درهم.

وللإشارة، فإن سنة 2016 قد شهدت كذلك إرجاع:

- حزب الشورى والاستقلال مبلغا قدره **129.413,24** درهم للخزينة العامة، يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملة الانتخابية برسم اقتراع 25 نونبر 2011؛
- حزب الديمقراطيون الجدد مبلغا قدره **503.434,95** درهم، يتعلق بمبلغ الدعم غير المستحق برسم اقتراع 04 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية.
- حزب العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب العهد الديمقراطي مبالغ غير مستعملة إلى الخزينة العامة قدرها على التوالي **970.062,17** درهم و**903.294,27** درهم و**357.513,84** درهم و**2928,54** درهم و**610,05** درهم برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

ويلاحظ كما هو الشأن بالنسبة للموارد، أن **ثمانية (8)** أحزاب أنجزت ما يقارب**89,78%** من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم سنة 2015 كما يبين ذلك الجدول التالي:

[10] انظر الملحق رقم 3

جدول 9: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2013		2014		2015	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	21.389.584,00	19,31	22.392.068,00	19,72	65.358.325,47	17,53
حزب الاستقلال	15.596.187,00	14,08	20.647.054,00	18,18	60.458.809,77	16,21
حزب التجمع الوطني للأحرار	15.562.150,00	14,05	8.885.890,00	7,82	32.218.893,37	8,64
حزب الأصالة والمعاصرة	9.210.389,00	8,31	14.884.716,00	13,11	65.447.564,74	17,55
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	10.976.704,00	9,91	6.457.822,00	5,69	26.921.345,28	7,22
حزب الحركة الشعبية	6.084.555,00	5,49	12.798.029,00	11,27	32.652.228,77	8,76
حزب الاتحاد الدستوري	6.786.573,00	6,13	6.803.373,00	5,99	22.081.987,5	5,92
حزب التقدم والاشتراكية	8.473.795,00	7,65	10.594.923,00	9,33	29.685.918,77	7,96
المجموع	**94.079.937,00**	**84,92**	**103.463.875,00**	**91,11**	**334.825.073,7**	**89,78**

أما بخصوص حصص هذه الأحزاب من مختلف أنواع النفقات، فيمكن تلخيصها كالآتي:

جدول 10: توزيع حصص الأحزاب الكبرى حسب طبيعة النفقات (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل		اقتناء أصول ثابتة		تكاليف الحملات الانتخابية		تكاليف التسيير	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	-	-	240.451,00	1,31	43.657.103,82	16,87	21.460.770,65	25,36
حزب الاستقلال	2.629.609,72	46,30	2.866.228,67	15,58	43.604.950,35	16,85	11.358.021,03	13,42
حزب التجمع الوطني للأحرار	-	-	545.442,17	2,97	24.512.764,15	9,47	7.160.687,05	8,46
حزب الأصالة والمعاصرة	-	-	701.105,00	3,81	55.911.185,65	21,61	8.835.273,89	10,44
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	-	-	675.148,47	3,67	20.673.391,52	7,99	5.572.805,29	6,58
حزب الحركة الشعبية	-	-	782.380,00	4,25	24.533.419,35	9,48	7.336.429,42	8,67
حزب الاتحاد الدستوري	-	-	318.395,60	1,73	11.193.071,24	4,33	5.065.060,66	5,98
حزب التقدم والاشتراكية	-	-	5.852.550,63	31,82	16.558.888,48	6,40	7.274.479,66	8,60
المجموع	**2.629.609,72**	**46,30**	**11.981.701,74**	**65,15**	**240.644.774,56**	**93,02**	**74.063.527,65**	**87,51**

الجزء الثاني: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم سنة 2015، عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتعقيباتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأحزاب المعنية بالملاحظات المذكورة، عملت على تقديم تعقيباتها وعلى الإدلاء أيضا بوثائق محاسبية أو إدارية لدعم أجوبتها.

ومن خلال الأجوبة المقدمة، لاحظ المجلس أن بعض الأحزاب لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بإرجاع المبالغ غير المستحقة وتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

1. حول إرجاع المبالغ غير المستحقة

لوحظ أن **ثمانية (08)** أحزاب لم تقدم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة العامة المبالغ غير المستحقة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم لها والمبلغ العائد لها، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

1. حزب التجديد والإنصاف: **555.955,78** درهم؛
2. حزب اليسار الأخضر المغربي: **679.480,26** درهم؛
3. حزب الوحدة والديمقراطية: **694.264,03** درهم؛
4. حزب العمل: **676.222,77** درهم؛
5. حزب الوسط الاجتماعي: **620.935,34** درهم؛
6. حزب الإصلاح والتنمية: **298.616,36** درهم؛
7. الحزب الديمقراطي الوطني: **651.991,70** درهم؛
8. حزب النهضة والفضيلة: **298.507,50** درهم.

وبهذا الخصوص، قامت مجموعة من هذه الأحزاب، في إطار أجوبتها عن ملاحظات المجلس، بالتذكير بالاجتماع الذي عقدته مع السيد وزير الداخلية ووزير العدل والحريات، رئيسي اللجنة المكلفة بالانتخابات، الذي طالبت من خلاله الأحزاب الصغرى إعفاءها من إرجاع المستحقات التي تم صرفها فعليا بمناسبة الانتخابات وتم تبريرها محاسباتيا، وأنها تلقت وعدا بالنظر في الموضوع.

2. حول الإشهاد بصحة الحسابات

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن كل حزب مطالب "**بحصر حسابه سنويا. ويشهد بصحته خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين**". واستنادا إلى ذلك، نص القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، على أن كل حزب ملزم "**عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه**".

وفي هذا الإطار، ومن أصل **واحد وثلاثون (31)** حزبا التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم سنة 2015، تبين أن:

- **تسعا وعشرون (29)** حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل **خمسة وعشرون (25)** حزبا سنة 2014 و**ثمانية عشر (18)** حزبا سنة 2013، منها:

- **تسعة عشر (19)** حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ مقابل **تسعة عشر (19)** حزبا سنة 2014 و**أحد عشر (11)** حزبا سنة 2013. ويتعلق الأمر بكل من حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب العهد الديمقراطي وحزب التجديد والإنصاف وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب العمل وحزب الوسط الاجتماعي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الأمل وحزب النهضة وحزب الشورى والاستقلال وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الديمقراطيون الجدد؛

- **أربعة (04)** أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها بتحفظ مقابل **ثلاثة (03)** أحزاب سنة 2014 و**خمسة (05)** أحزاب سنة 2013، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

  - حزب الاتحاد الدستوري: همت التحفظات غياب جرد للأصول الثابتة وتحويل بنكي لمقر مراكش وبعض مصاريف التنقل لم يتم تقديم تبريرات بشأنها؛

  - حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: همت التحفظات الديون القديمة التي لم يتم تسديدها بتاريخ 31 دجنبر2015 بمبلغ قدره **776.000,00** درهم وعدم تقديم وثائق اثبات تخص مبالغ الدعم المقدمة للمترشحين وإمداد الصندوق بمبلغ قدره **785.000,00** درهم؛ يشار إلى أن الحساب السنوي المدلى به من طرف الحزب إلى المجلس اشتمل على تفاصيل بخصوص هذه المبالغ؛

  - حزب المؤتمر الوطني الاتحادي: همت التحفظات صحة وشمولية مبلغ الانخراط وصحة ترحيل الأرصدة المتعلقة بالعجز المسجل سنة 2012 وعدم تبرير نفقات تنقل أعضاء المكتب؛

- حزب اليسار الأخضر المغربي: همت التحفظات ديون بمبلغ قدره **485.000,00** درهم لم يتم تقديم أي تفاصيل بشأنها؛ وقد تم توجيه الملاحظة للحزب، الذي قدم توضيحات بهذا الشأن.

- **أربعة (04)** أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها إلا أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "**القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه**" مقابل **ثلاثة (03)** أحزاب سنة 2014 و**حزبان (02)** سنة 2013، ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب القوات المواطنة؛

- **حزبان (02)** قدما كل منهما تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية مقابل **ثلاثة (03)** أحزاب سنتي 2014 و2013، ويتعلق الأمر بحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب النهضة والفضيلة .وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، فإن "**المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف**"؛

- **حزبين (02)** أدليا بحسابهما السنوي دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأة الخبراء المحاسبين، مقابل **حزبين (02)** سنة 2014 و**خمسة (05)** أحزاب سنة 2013، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك سالف الذكر. ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الإصلاح والتنمية.

3. حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات السنوية المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها:

- أن **ثلاثة (03)** أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09، مقابل **ستة (06)** أحزاب سنة 2014 و**ثمانية (08)** أحزاب سنة 2013. ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب الإصلاح والتنمية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي؛

- أن **ثلاثة (03)** أحزاب لم تدل للمجلس بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 السابق ذكره، مقابل **ثمانية (08)** أحزاب سنة 2014 و**سبعة (07)** أحزاب سنة 2013. ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛

- أن حزب الحرية والعدالة الاجتماعية لم يقم بتسجيل مبلغ الدعم المتعلق بالانتخابات بالجدول الخاص بذلك.

4. حول مسك المحاسبة

همت الملاحظات المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل أساسي النقط التالية:

- أن مسك محاسبة **أربعة (04)** أحزاب تم وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك السالف ذكره، مقابل **تسعة (09)** أحزاب سنة 2014 و**عشرة (10)** أحزاب سنة 2013. ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة؛

- أن حزب الاستقلال لا يطبق على أصوله الثابتة مخصصات الاستهلاك كما لم يقم بتسجيل عملية بيع عقار على مستوى جدول الأصول الثابتة؛

- أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قام بتنزيل النفقات المتعلقة ب "صندوق تنمية قدرات المرأة" وبالحملات الانتخابية، على التوالي، في مدينية[11] الحسابين 7164"مساهمة الدولة في تنمية قدرات المرأة" و7165 "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية" عوض تنزيلها في حسابات التكاليف المناسبة، الشيء الذي يخالف مبدأ الوضوح[12] المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يقتضي "تسجيل العمليات والمعلومات في الحسابات المناسبة..."؛

- أن حزب الإصلاح والتنمية قام بتنزيل مبالغ الدعم العمومي وواجبات الانخراط والمساهمات بحساب "عائدات جارية أخرى"، بدل تنزيلهما على التوالي في حساب 716 "تمويل عمومي" وفي حساب 718 "واجبات الانخراط والمساهمات"؛

- أن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي قام بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بحساب 718 "واجبات الانخراط والمساهمة"، عوض الحساب 716 " تمويل عمومي".

5. حول موارد الأحزاب

بلغت موارد الأحزاب السياسية خلال سنة 2015، حسب الوثائق المدلى بها للمجلس، ما مجموعه **375,46 مليون** درهم. وقد أسفر فحص هذه الموارد عن ملاحظات تتعلق أساسا بتضمن موارد حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على عائدات الكراء التي لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11، بمبلغ يقدر على التوالي ب: **670.000,00** درهم و**52.800,00** درهم.

وقد عرفت الموارد المعنية بهذه الملاحظة انخفاضا، بحيث انتقلت من **3.580.493,50** درهم سنة 2014 إلى **722.800,00** درهم هذه السنة أي ما يعادل **0,19%** من مجموع الموارد.

[11] Débit

[12] Principe de Clarté ;

6. حول نفقات الأحزاب

بلغت نفقات الأحزاب السياسية خلال سنة 2015 ما يناهز **372,92 مليون** درهم. وقد لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **9,28 مليون** درهم كانت موضوع ملاحظات مسجلة من طرف المجلس، أي ما يعادل **15,89 %** من مجموع نفقات التسيير، مقابل **8,63 مليون** درهم سنة 2014 و**11,54 مليون** درهم سنة 2013.

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات المجلس بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة وأخرى تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة لكنها غير كافية وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب.

وقد بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق مثبتة ما قدره **1.452.150,59** درهم أي ما يعادل **2,49 %** من مجموع نفقات التسيير مقابل ما قدره **1.672.224,52** درهم سنة 2014 و**2.861.664,70** درهم سنة 2013؛ بينما بلغ مجموع النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية برسم سنة 2015 ما قدره **7.354.830,39** أي ما يعادل **12,59 %** من مجموع نفقات التسيير مقابل ما مجموعه **6.460.108,97** درهم سنة 2014 و**8.521.877,65** درهم سنة 2013؛ وأخيرا بلغت النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب خلال سنة 2015 ما يناهز **475.123,35** درهم أي ما يعادل **0,81 %** من مجموع نفقات التسيير مقابل ما قدره **502.573,69** درهم سنة 2014 و **154.740,85** درهم سنة 2013.

ويلخص الجدول التالي نتائج فحص الوثائق المثبتة المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2015:

جدول 11: نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2015

(بالدرهم)

الأحزاب السياسية		نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثيقة مثبتة (1)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية (2)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب (3)		المجموع (1+2+3)	
	مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير
حزب العدالة والتنمية	21.460.770,65	6.760,00	0,03%	18.918,00	0,09%	-	-	25.678,00	0,12%
حزب الاستقلال	11.358.021,03	855.028,95	7,53%	6.975.387,39	61,41%	-	-	7.830.416,34	68,94%
حزب التجمع الوطني للأحرار	7.160.687,05	-	-	84.000,00	1,17%	38.690,65	0,54%	122.690,65	1,71%
حزب الاتحاد الدستوري	5.065.060,66	24.467,5	0,48%	-	-	-	-	24.467,5	0,48%
حزب التقدم والاشتراكية	7.274.479,65	75.000,00	1,03%	5.000,00	0,07%	-	-	80.000,00	1,10%
حزب العهد الديمقراطي	435.941,03	-	-	-	-	19.079,59	4,38%	19.079,59	4,38%
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	585.127,08	88.710,00	15,16%	3.875,00	0,66%	198.000,00	33,84%	290.585,00	49,66%
حزب التجديد والإنصاف	541.143,6	28.035,00	5,18%	-	-	78.987,48	14,60%	107.022,48	19,78%
حزب اليسار الأخضر المغربي	141.894,31	41.000,00	28,89%	-	-			41.000,00	28,89%
حزب العمل	421.769,07	-	-	121.550,00	28,82%	-	-	121.550,00	28,82%
حزب الوسط الاجتماعي	604.104,68	25.750,00	4,26%	-	-	-	-	25.750,00	4,26%
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	343.685,02	15.224,64	4,43%	-	-	6.671,02	1,94%	21.895,66	6,37%
حزب الإصلاح والتنمية	237.771,48	-	-	16.000,00	6,73%	-	-	16.000,00	6,73%
الحزب الديمقراطي الوطني	350.451,43	97.238,38	27,75%	117.000,00	33,39%	1.450,00	0,41%	215.688,38	61,55%
حزب النهضة والفضيلة	320.425,52	55.000,00	17,16%	-	-	86.068,21	26,86%	141.068,21	44,03%

الأحزاب السياسية		نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثيقة مثبتة (1)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق مثبتة غير كافية (2)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب (3)		المجموع (1+2+3)	
	مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	462.818,5	103.479,62	22,36%	-	-	-	-	103.479,62	22,36%
حزب الشورى والاستقلال	458.141,69	-	-	13.100,00	2,86%			13.100,00	2,86%
حزب المجتمع الديمقراطي	616.179,26	-	-	-	-	46.176,4	7,49%	46.176,4	7,49%
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	458.141,69	26.456,5	5,77%	-	-	-	-	26.456,5	5,77%
الحزب الاشتراكي الموحد	110.202,71	10.000,00	9,07%	-	-	-	-	10.000,00	9,07%
المجموع	**58.406.816,12**	**1.452.150,59**	**2,49%**	**7.354.830,39**	**12,59%**	**475.123,35**	**0,81%**	**9.282.104,33**	**15,89%**

7. حول كيفية أداء النفقات

سجل المجلس في هذا الإطار، أن بعض الأحزاب قامت برسم سنة 2015، بأداء بعض النفقات نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك**".

وبلغت هذه النفقات خلال سنة 2015 ما يناهز **304.733,00** درهم مقابل ما قدره **1.015.390,00** درهم سنة 2014 و**1.387.236,00** درهم سنة 2013.

وقد تم تسجيل هذه الملاحظة على مستوى حزب الاتحاد الدستوري (**67.883,00** درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (**221.615,00** درهم) وحزب النهضة (**15.235,00** درهم).

التوصيات

من خلال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي برسم السنة المالية 2015، سجل المجلس تفاوتا في مدى تجاوب مختلف الأحزاب مع التوصيات الصادرة عنه في إطار تدقيق الحسابات السنوية السابقة، ويعيد تقديم هذه التوصيات لكل من السلطات الحكومية المختصة والأحزاب السياسية والتي من شأنها أن تساهم في تحسين أداء هذه الأخيرة.

فيما يخص السلطات الحكومية المختصة

- الحرص على إرجاع الأحزاب للمبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة من الدعم الممنوح لها، والمتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة واتخاذ الإجراءات اللازمة، عند الاقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تقم بعد بهذا الإجراء القانوني؛

- حصر أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم الممنوح للأحزاب للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية؛

- السهر على إعادة صياغة المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر لتتضمن عائدات الكراء والفوائد المالية التي اعتادت بعض الأحزاب السياسية على استخلاصها وادراجها سنويا ضمن مواردها؛

- العمل على وضع لائحة الوثائق التبريرية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب.

فيما يخص الأحزاب السياسية

- العمل على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والحرص على الإشهاد بصحة الحسابات المدلى بها وفق مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر ووفق المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وذلك بهدف تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية؛

- العمل على مسك محاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛

- احترام مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية فيما يخص تفصيل دفتر اليومية[13] ودفتر الأستاذ[14] إلى عدة دفاتر مساعدة[15] من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية. وفي حالة لا مركزة محاسبة الأحزاب ينبغي على هذه الهياكل مسك محاسبتها طبقا لمقتضيات هذا المخطط المحاسبي؛

[13] journal

[14] Grand livre

[15] Journaux auxiliaires.

- الحرص على وضع بيان مفصل حول صرف المبالغ المحولة للهياكل المحلية للأحزاب وإرفاقه بالحساب السنوي مدعما بالوثائق المثبتة؛

- احترام المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك المشار إليه، ولا سيما:

  - أن يتم تحديد سقف هذه النفقات مسبقا من طرف الحزب؛

  - وأن تتعلق هذه النفقات بمصاريف عامة يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة؛

  - وأخيرا أن تعزز هذه النفقات بوثائق داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبين اثنين قصد إثبات صحة الخدمة المنجزة.

الجزء الثالث: النتائج الخاصة بكل حزب سياسي

حزب العدالة والتنمية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **28 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **77.162.765,05** درهم، مقابل ما مجموعه **22.762.938,82** درهم سنة 2014 و**25.495.816,46** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **52.546.419,74** درهم (**68,10%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **12.590.705,66** درهم (**16,32%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **11.761.089,65** درهم (**15,24%**).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما قدره **65.358.325,47** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **43.657.103,82** درهم (**66,80%**)؛
- تكاليف التسيير: **21.460.770,65** درهم (**32,84%**)، مقابل ما قدره **21.619.595,00** درهم سنة 2014 و**21.389.584,45** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 01 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 21 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص:

أ. نفقات بمبلغ إجمالي قدره **18.918,00** درهم؛ إذ لتبرير صرفها اكتفى الحزب، في جوابه، بتقديم تصاريح يبين من خلالها الكتاب المحليون للحزب بالمحليات المعنية أن المبالغ موضوع الملاحظة تخص النفقات الصغرى المتعلقة بالتغذية والتنقل لتنفيذ أنشطة البرنامج السنوي للحزب دون تقديم أي تفاصيل بشأن هذه النفقات ودون احترام مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09، سالف الذكر، الذي حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى. حيث ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها

بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها وتعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد اثبات صحة إنجاز الخدمة؛

ب. أوامر بالصرف بمبلغ إجمالي قدره **6.760,00** درهم، قام الحزب بأدائها دون تقديم أي وثيقة اثبات بشأنها.

حزب الاستقلال

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **64.726.397,05** درهم مقابل ما قدره **11.725.975,66** درهم سنة 2014 و**12.094.765,13** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **46.034.228,89** درهم (**71,12%**)؛
- عائدات غير جارية: **8.436.192,50** درهم (**13,03%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **7.235.975,66** درهم (**11,18%**)؛
- مواد استغلال أخرى: **3.020.000,00** درهم (**4,67%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **60.458.809,77** درهم. وتتوزع هذه النفقات أساسا بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **43.604.950,35** درهم (**72,12%**)؛
- تكاليف التسيير: **11.358.021,03** درهم (**18,79%**)، مقابل ما قدره **11.077.683,00** درهم سنة 2014 و**9.740.840,36** درهم سنة 2013؛
- إرجاع المبالغ غير المستعملة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية: **2.629.609,72** درهم (**4,35%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول تقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

ب. لوحظ على مستوى القوائم التركيبية أن الحزب قدم الجدول الخاص بدعم المترشحين مع تضمينه عبارة " لا شيء[16] "، في حين أن حساب العائدات والتكاليف يبرز مبلغا قدره **13.460.000,00** قدم كدعم للمترشحين.

للإشارة فإن الحزب لم يقدم أي رد بشأن هاتين الملاحظتين.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم حسابا مشهود بصحته إلا أن تقرير الخبير المحاسب لم يشر إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه "، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والقرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب. السياسية.

حول مسك المحاسبة

لوحظ بشأن مسك محاسبة الحزب أن:

أ. الحزب لا يطبق على أصوله الثابتة[17] مخصصات الاستهلاك[18]؛

ب. الحزب لم يقم بتسجيل عملية بيع العقار الموجود بمدينة وجدة على مستوى جدول الأصول الثابتة.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن هذا العقار "**لم يكن يتوفر على رسم عقاري ولذلك لم يسبق له أن سجل في الأصول الثابتة في السنوات الماضية لأنها كانت في اسم السيد ... لا تزال هناك عدد من العقارات لم تسو وضعيتها لأنها في أسماء أشخاص**".

حول موارد الحزب

لوحظ أن مداخيل الحزب تضمنت عائدات كراء رغم أنها لا تندرج ضمن موارد الأحزاب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية، وتتكون هذه المداخيل من:

- وجيبات كرائية قدرها **250.000,00** درهم شهريا مقابل كراء عقار؛
- مبالغ مالية مقابل كراء منزل بمبلغ إجمالي قدره **20.000,00** درهم.

وفي معرض جوابه أكد المسؤول الوطني عن الحزب أن "**موارد الحزب تضمنت مبلغا بقيمة 670.000,00 درهم وهو ما يتعلق بعائدات مؤقتة على شكل كراء المقر الجديد وكراء منزل. في انتظار تعديل المخطط المحاسبي تم إدراج هذه النفقة حسب طبيعة موردها. ولقد تم كراء هذا المقر لكون المقاول الذي شيد هذا المقر ندين له بمبلغ 8.100.000,00 درهم وهو نفسه الذي اكترى المقر.**"

[16] Néant

[17] Immobilisations

[18] Amortissements

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن نفقات تم أداؤها بواسطة شيكات بنكية بمبلغ إجمالي قدره **121.140,00** درهم.

ب. كما لوحظ أن الحزب قام بأداء مجموعة من النفقات نقدا، بمبلغ إجمالي قدره **56.958,95** درهم، دون تقديم أي وثيقة إثبات بشأنها.

ت. لوحظ كذلك أن النفقات المبينة في الجدول أسفله لم يتم تبريرها بشكل كاف، بحيث لا يمكن للوثائق المقدمة من طرف الحزب أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

طبيعة النفقة	الوثيقة المقدمة	المبلغ
مصاريف تسيير المفتشيات	أوامر تحويل بنكية	6.856.164,64
خدمات مقدمة من طرف شركة توزيع الماء والكهرباء	عروض أثمان	119.222,75
المجموع		6.975.387,39

بخصوص مصاريف تسيير المفتشيات أوضح المسؤول الوطني في جوابه، أن الأمر "**يتعلق بأشخاص موظفون سابقا بالمركز العام أو متعاونون مع المركز العام للحزب لسنوات عديدة، ولم يكن بالإمكان في ذلك الحين إدماجهم في نظام التقاعد، وقرر الحزب منذ زمن بعيد أن يقدم بعض المساعدات لهم ولأسرهم كحق يعود لأصحاب الحقوق وهي تعويضات هزيلة لأسر معوزة وهذا قد امتد لعقود قبل أن تقرر الدولة المساهمة في دعم تسيير الأحزاب يتم تحويلها لفائدة المفتشين شهريا لأجل تسيير المفتشيات الإقليمية للحزب**... "

أما بالنسبة لمبلغ **119.222,75** درهم، فقد أكد المسؤول الوطني عن الحزب أنه **في انتظار إتمام الخدمات المقدمة من طرف شركة توزيع الماء والكهرباء تم الإثبات بوثيقة عروض أثمان**[19] **إلى حين الإدلاء بالفاتورة النهائية**.

ث. لوحظ أن الحزب قام بأداء الأجور الخاصة بتسيير الحزب بمبلغ إجمالي قدره **676.930,00** درهم دون تقديم أي وثيقة اثبات بشأنها.

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب أن الأمر **يتعلق بمصاريف أجور مستخدمي الحزب حيث تتضمن شهريا تعويضات التنقل وتعويضات عن الخدمات وتعويضات القيم أو الكاتبة.**

[19] Devis ;

حزب التجمع الوطني للأحرار

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يناهز **43.527.195,64** درهم، مقابل ما يعادل **8.284.911,34** درهم سنة 2014 و**8.396.950,06** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **35.388.851,23** درهم (**81,30%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **6.704.068,42** درهم (**15,40%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **1.309.080,00** درهم (**3,01%**)؛

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يعادل **32.218.893,37** درهم. وتتوزع هذه النفقات أساسا بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **24.512.764,15** درهم (**76,08%**)؛
- تكاليف التسيير: **7.160.687,05** درهم (**22,23%**)، مقابل ما قدره **8.426.076,87** درهم سنة 2014 و**9.426.229,09** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 25 شتنبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبالغ إلى الخزينة

أ. لوحظ، من ناحية، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغا إجماليا قدره **804.826,91** درهم يتوزع بين :

- مبلغ قدره **401.267,21** درهم أي حاصل الفرق بين المبلغ الذي تسلمه الحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 (**26.717.889,41** درهم) والمبلغ الذي صرح الحزب بصرفه (**26.316.622,20** درهم)؛

- ومبلغ قدره **403.559,70** درهم لم يتم تبريره بأي وثائق تثبت صرفه فعليا للمترشحين.

ب. لوحظ من ناحية ثانية أن المبلغ المذكور (**804.826,91** درهم) لم يتم تنزيله ضمن الموازنة -الخصوم[20] بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة".

وفي جوابه أكد المسؤول الوطني عن الحزب أنه قد أجاب عن هذه الملاحظة برسم حساب السنة المالية 2014 واقترح على المجلس الأعلى ما يلي :

- بالنسبة لمبلغ **401.267,14** درهم، اقترح الحزب إرجاع مبلغ قدره **184.808,57** درهم "**بعد احتساب مبلغ 216.458,57 درهم المسلم للسيد ... الفائز بمقعد نيابي إثر انتخاب جزئي. مع العلم أن الحزب الذي فقد المقعد هو الذي يجب أن يطالب بإرجاع المبلغ الذي أخذ** ".
- فيما يخص مبلغ **403.559,70** درهم اقترح الحزب إرجاع مبلغ **48.129,12** درهم تبعا لجوابه برسم سنة 2013.

كما التزم الحزب بتسجيل مبلغ كلي قدره **232.937,69** درهم بالحساب (الدولة الدائنة) حال موافقة المجلس الأعلى على هذا المقترح.

يجب التذكير في هذا الصدد، بأنه استنادا إلى المادة 34 من القانون التنظيمي المشار إليه سلفا، فإن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية تقتصر فقط على الحملات المتعلقة بالانتخابات العامة ولا تخص بأي حال من الأحوال الحملات المتعلقة بالانتخابات الجزئية، وعليه فالحزب مطالب بإرجاع المبالغ المذكورة.

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب قدم لتبرير مبلغ مالي إجمالي قدره **65.000,00** درهم نسخا من الشيكات مصحوبة بأوامر بمهمة[21] فقط.

وفي رده أشار المسؤول الوطني أنه "**بالفعل فيما يتعلق بالمأموريات خارج أرض الوطن يعتمد الحزب على وثيقتين فقط : الأمر بمهمة ونسخة من الشيك. ولتكميل هذه الوثائق وتبعا لملاحظة المجلس الموقر سيعمل الحزب بإضافة وثيقتين نسخة من جواز السفر وورقة تبيان المصاريف**".

ب. لوحظ أن الحزب، لتبرير أداء النفقات المشار إليها أسفله، أدلى فقط بإشهاد توصل المعنيين بالأمر بالمبلغ مرفق بنسخة من الشيك:

التاريخ	وسيلة الأداء	نوعية النفقة	المبلغ
03/04/2015	نقدا	منحة الموازنة[22]	3.000,00
06/04/2015	شيك بنكي	منحة الموازنة	10.000,00
31/07/2015	نقدا	التنقل	1.000,00

[20] Bilan – Passif ;

[21] Ordres de mission ;

[22] Prime de Bilan ;

01/08/2015	نقدا	التنقل	2.000,00
10/08/2015	نقدا	تعويضات عن أشغال إضافية	2.000,00
13/08/2015	نقدا	تعويضات عن أشغال إضافية	1.000,00
المجموع			**19.000,00**

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب " **يعتذر عن هذا النقص في الوثائق ويتعهد بأن يضيف إلى هذا النوع من المصاريف قرارات (Décisions)** "

ت. لوحظ أن الحزب قام بتسديد مبالغ لمترشحين باسمه بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما هو مبين في الجدول أسفله، غير أن موازنة[23] الحزب لا تبرز هذه المبالغ على مستوى حساب "ديون الخصوم المتداولة[24]" وبالتالي لا يمكن اعتبارها دينا على الحزب.

التاريخ	رقم الشيك	المبلغ بالدرهم
13/03/2015	YA 3662732	236.458 ,57
23/02/2015	YA 3662733	166.458,57
07/07/2015	YA 3662801	118.972,01
المجموع		**521.889,15**

و يتعين التذكير، من جهة، بأنه استنادا إلى المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011) بتحديد الآجال و الشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، فإن الأحزاب السياسية التي شاركت في استحقاقات 25 نونبر 2011 كانت مطالبة بتوجيه مستندات الإثبات الخاصة بالحملة الانتخابية إلى المجلس الأعلى للحسابات داخل أجل لا يزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ صرف مساهمة الدولة (أي قبل فاتح مايو 2012) وقد أدلى حزب التجمع الوطني للأحرار للمجلس بجرد يخص المصاريف المتعلقة بحملته الانتخابية المتعلقة بالاقتراع سالف الذكر بتاريخ 4 شتنبر 2012 و بالتالي لا يمكن إدراج المبالغ الممنوحة بعد هذا التاريخ في النفقات الانتخابية المتعلقة بهذا الاستحقاق؛ ومن جهة أخرى لا يمكن تصنيف هذه النفقات ضمن مصاريف التدبير كما تنص على ذلك المادة 43 من القانون التنظيمي 29.11 سالف الذكر.

وبناء على ما سبق، يعتبر المجلس هذه النفقات غير مبررة.

ث. لوحظ أنه تم تبرير مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره **38.690,65** درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه؛

وفي رده أوضح المسؤول الوطني أن الأمر يتعلق "**بالمقر الجهوي للحزب بالرباط ورغم كل المبادرات التي قام بها الحزب لا زلنا لا نتوفر على وثيقة قضائية للإدلاء بها إلى شركة توزيع الماء والكهرباء لإرجاع العداد باسم الحزب كما سبق أن التزم الحزب بذلك في جوابه على نفس الملاحظة سنة 2014**".

[23] Bilan

[24] Dettes du passif circulant

حزب الأصالة والمعاصرة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **71.795.727,51** درهم، مقابل ما يعادل **8.574.973,84** درهم سنة 2014 و**6.980.624,59** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملة الانتخابية: **55.764.828,60** درهم (77,7%)؛
- موارد استغلال أخرى: **9.605.659,31** درهم (**13,4%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **6.333.583,54** درهم (**8,8%**).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **65.447.564,74** درهم. وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **55.911.185,65** درهم (**85,43%**)؛
- تكاليف التسيير: **8.835.273,89** درهم (**13,50%**)، مقابل ما قدره **12.654.138,80** درهم سنة 2014 و**8.367.718,60** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

لم تسفر عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن أي ملاحظة بخصوص الحساب السنوي المتعلق بسنة 2015.

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **27.460.425,18** درهم، مقابل ما مجموعه **6.829.150,06** درهم سنة 2014 و**8.005.530,36** درهم سنة 2013، وتتكون أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **20.950.264,25** درهم (**76,3%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **6.082.563,54** درهم (**22,2%**).

اما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما يناهز **26.921.345,28** درهم. وتتوزع أساسا بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **20.673.391,52** درهم (**76,79%**)؛
- تكاليف التسيير: **5.572.805,29** درهم (**20,70%**)، مقابل ما قدره **6.323.888,73** درهم سنة 2014 و**9.343.593,49** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 20 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 12 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب لم يقم بإبراز الموارد الواردة في الجدول أسفله، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، الشيء الذي يخالف مبدأ الشمولية[25] الذي يلزم كل حزب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة من طرفه أو من طرف هياكله المحلية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا:

[25] Principe de l'exhaustivité ;

موارد الحزب	المبلغ بالدرهم
صندوق تنمية قدرات المرأة	99.978,13
الدعم المقدم للحزب برسم المساهمة في تمويل حملاته الانتخابية في إطار انتخابات 4 شتنبر 2015	18.998.814,22
الدعم المقدم للحزب برسم المساهمة في تمويل حملاته الانتخابية في إطار انتخابات مجلس المستشارين (02 أكتوبر 2015)	1.951.450,03
المجموع	**21.050.242,38**

كما لوحظ أن النفقات المتعلقة ب "صندوق تنمية قدرات المرأة" وبالحملات الانتخابية، قد تم تنزيلها على التوالي في مدينة الحسابين 7164"مساهمة الدولة في تنمية قدرات المرأة" و7165 "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية" عوض تنزيلها في حسابات التكاليف المناسبة، الشيء الذي يخالف مبدأ الوضوح[26] المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يقتضي "تسجيل العمليات والمعلومات في الحسابات المناسبة...".

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الحزب قام "**بإدراج الموارد المتوصل بها من طرف الدولة بمناسبة الانتخابات الجماعية والجهوية ل 04 شتنبر وانتخابات 02 أكتوبر لمجلس المستشارين في السجلات المحاسبية بحيث تم تنزيلها في الحسابات التالية:**

- **الحساب رقم 7164 بالنسبة للدعم المتوصل به من طرف الدولة في إطار صندوق الدعم لتقوية قدرات النساء؛**
- **الحساب رقم 7165 بالنسبة للدعم المتوصل به من طرف الدولة في إطار المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية الجماعية والجهوية؛**
- **الحساب رقم 71652 بالنسبة للدعم المتوصل به من طرف الدولة في إطار المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية لمجلس المستشارين.**

وكما جاء في ملاحظتكم، هذه المبالغ لم تبرز في القوائم التركيبية خاصة في حساب العائدات والتكاليف لأن هذه المبالغ تم تسويتها في نفس الحساب بحيث تم تنزيل النفقات المتعلقة بالحملات الانتخابية وصندوق دعم تنمية قدرات المرأة بهذه الحسابات وسنقوم بأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار وتجاوزها مستقبلا".

حول موارد الحزب

شملت موارد الحزب عائدات مرتبطة بكراء محل بمبلغ إجمالي سنوي قدره **52.800,00** درهم، رغم أنها لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية السابق ذكره.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني أنه "**بخصوص مبلغ 52.800,00 درهم فهو متعلق بعائدات كراء سطح مقر الحزب لتثبيت جهاز لاقط مقابل سومة كرائية شهرية 4.400,00 درهم**".

[26] Principe de Clarté ;

حزب الحركة الشعبية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **29.195.419,96** درهم مقابل ما قدره **6.968.051,15** درهم سنة 2014 و**4.822.026,07** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **24.597.923,19** درهم (**84,25%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **4.441.156,77** درهم (**15,21 %**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **133.540,00** درهم (**0,46%**)؛

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره **32.652.228,77** درهم. وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **24.533.419,35**درهم (**75,14%**)؛
- تكاليف التسيير: **7.336.429,42** درهم (**22,47%**)، مقابل ما قدره **6.898.628,04** درهم سنة 2014 و**5.944.990,80** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص دعم قدمه الحزب لمترشحيه عن طريق الصندوق بمبلغ إجمالي قدره **40.000,00** درهم، رغم أن مبلغ كل واحد تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي جوابه أوضح المسؤول الوطني أنه **تعذر إمداد هذين المترشحين بشيكات لتزامن حضورهما ومطالبتهما بالدعم بوقت كان فيه أمين المال الوطني للحزب في مهمة**.

حزب الاتحاد الدستوري

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 31 مارس 2016، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **17.315.843,16** درهم مقابل ما قدره **9.407.105,93** درهم سنة 2014 وما قدره **3.604.168,78** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **12.200.595,05** درهم (**70,46%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **3.409.946,02** درهم (**19,69%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: **1.704.973,01** درهم (**9,85%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **22.081.987,50** درهم. وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **11.193.071,24**درهم (**50,69%**)؛
- تكاليف التسيير: **5.065.060,66** درهم (**22,94%**)، مقابل ما قدره **6.470.346,11** درهم سنة 2014 و**5.769.977,18** درهم سنة 2013؛
- تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: **5.505.460,00** درهم (**24,93%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 05 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نونبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- غياب جرد للأصول الثابتة؛

- عدم توصل الخبير المحاسب بتبريرات بشأن تحويل بنكي بقيمة **50.000,00** درهم لتدبير مقر مراكش وشيك بقيمة **20.000,00** درهم على مستوى الحساب 3497 «حساب في انتظار التسوية[27]» ؛

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه:

"علاقة بجرد الأصول الثابتة، فإن الحزب سيقوم بهذه العملية برسم سنة 2017 نظرا لكون سنتي 2015 و2016 كانتا سنتي انتخابات.

علاقة بالتبريرات المتعلقة بالتحويل المخصص لتدبير مقر مراكش والذي قدره 50.000,00 درهم فإننا توصلنا بتبرير ما مقداره 25.532,50 درهم، وننتظر أن يوافينا المقر الجهوي بمراكش بالتبريرات المتبقية".

وتجدر الإشارة إلى أن الحساب رقم 3497 هو حساب يجب أن تتم تسويته وأن لا يظهر أي رصيد في نهاية الدورة المحاسبية وفقا للدليل العام للمعايير المحاسبية.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **67.883,00** درهم قد تم تسديدها نقدا رغم أن مبلغ كل واحدة منها تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه، قام المسؤول الوطني بالتذكير بموضوع هذه النفقات مع الإشارة إلى **"تعذر تهيئ شيك في وقت وجيز لم تكن تسمح به الظروف بالنسبة لمبلغ قدره 13.883,00 درهم"**.

[27] - Compte transitoire ou d'attente ;

حزب التقدم والاشتراكية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **21 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **18.221.493,88** درهم مقابل ما مجموعه **6.092.967,11** درهم سنة 2014 و**4.663.797,07** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **13.548.002,65** درهم (**74,35%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **3.040.710,07** درهم (**16,69%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **1.002.570,00** درهم (**5,50%**)؛
- عائدات غير جارية: **630.211,16** درهم (**3,46%**).

أما نفقات الحزب فقد ناهزت هذه السنة ما قدره **29.685.918,77**. وتتوزع أساسا بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **16.558.888,48**درهم (**55,78%**)؛
- تكاليف التسيير: **7.274.479,65** درهم (**24,50%**)، مقابل ما قدره **3.811.556,76** درهم سنة 2014 و**4.963.994,99** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 شتنبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول موارد الأحزاب

لوحظ أنه تم تسجيل على مستوى الحساب البنكي مجموعة من العمليات الدائنة[28] بمبلغ إجمالي قدره **425.970,00** درهم اعتبرها الحزب عبارة عن واجبات الانخراط أو مساهمات أعضاء الحزب، ولم يدل بوثائق مثبتة تشير إلى أسماء الأشخاص الذين قدموا هذه المبالغ للتأكد من مصدرها.

[28] Créditeurs

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير النفقات التالية:

التاريخ	المرجع	المبلغ
09/03/2015	تغطية جزء من مصاريف أشغال مؤتمر الشبيبة الاشتراكية	10.000,00
12/06/2015	مساهمة من أجل تغطية مصاريف -مؤتمر	60.000,00
02/07/2015	تمويل الأنشطة الخاصة بالفرع الإقليمي بسطات	5.000,00
المجموع		**75.000,00**

ب. لوحظ أن الحزب قام بتقديم سند طلب[29] لتبرير نفقة مبلغها **5.000,00** درهم بتاريخ 11/08/2015 وبالتالي فهذه النفقة لم يتم تبريرها بشكل كاف، بحيث لا يمكن للوثيقة المشار إليها أعلاه أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن النفقة "**تمت في إطار المساعدات التي يقدمها الحزب لتجهيز بعض المقرات وسنعمل على موافاتكم بالفاتورة حين التوصل بها**".

[29] Bon de commande ;

حزب جبهة القوى الديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **2.136.302,83** درهم، مقابل **483.871,51** درهم سنة 2014 و**492.636,97** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **1.652.431,84** درهم (**77,35%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**22,65%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **3.615.846,64** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **1.656.236,23**درهم (**45,80%**)؛
- تكاليف التسيير: **1.936.203,41** درهم (**53,55%**)، مقابل ما قدره **645.695,83** درهم سنة 2014 و**845.447,37** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نونبر2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الإشهاد بصحة الحساب، حيث لوحظ أن الحزب أدلى بحسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني أن "**الحزب لم ينتدب خبيرا محاسبا لهذه السنة لعدم توفر الحزب على ميزانية تمكنه من أداء واجبات أتعابه**".

حزب البيئة والتنمية المستدامة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **1.186.005,15** درهم، مقابل ما قدره **643.088,72** درهم سنة 2014 و**604.838,71** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **702.134,18** درهم (**59,20%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**40,80%**).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما قدره **1.938.350,58**. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **1.079.186,44**درهم (**55,68%**)؛
- ارجاع مبالغ الدعم غير المستحق: **462.499,97** درهم (**23,90%**)؛
- تكاليف التسيير: **396.664,17** درهم (**20,46%**)، مقابل ما قدره **410.747,04** درهم سنة 2014 و**338.391,06** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 31 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الإشهاد بصحة الحساب، حيث لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية[30]، ولم يشر في تقريره إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 29.11 (المادة 42) المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 02 أكتوبر 2011 والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) والمتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

[30] - Examen limité des états de synthèse.

وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي[31] المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف"[32].

وفي معرض جوابه، قام المسؤول الوطني **بتقديم نسخة من الرسالة التي وجهها حزبه إلى الخبير المحاسب من أجل احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**.

[31] - Manuel des normes - Audit légal et contractuel.

[32] - « L'examen limité n'est pas un substitut ou une variante de la mission de certification. Il répond à un objectif différent ».

حزب العهد الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العهد الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **25 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **1.648.505,12** درهم، مقابل ما مجموعه **483.870,97** درهم سنة 2014 و**725.806,46** درهم سنة 2013. وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **1.164.634,15** درهم (**70,65%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**29,35%**).

أما نفقات الحزب فقد عادلت هذه السنة ما مجموعه **1.600.237,88** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **1.020.599,85**درهم (**63,78%**)؛
- تكاليف التسيير: **435.941,03** درهم (**27,24%**)، مقابل ما قدره **668.655,00** درهم سنة 2014 و**292.039,67** درهم سنة 2013؛
- ارجاع مبالغ الدعم غير المستحق: **140.697,00** درهم (**8,79%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 شتنبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول تقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

ج.1 -جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛

ج.3 -جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ج.4 -جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب أنه تمت **إضافة جميع الجداول الناقصة**، لكن بالرجوع إلى الأجوبة عن الملاحظات تبين أن الحزب أضاف فقط الجدول المتعلق بالتمويل العمومي.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور أعلاه.

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الفاتورات المتعلقة بالماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره **4.742,73** درهم والمتعلقة بالهاتف بمبلغ يعادل **3.336,86** درهم لا تحمل اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

ب. كما لوحظ أنه تم تبرير مصاريف الكراء بمبلغ إجمالي قدره **11.000,00** درهم بوصولات أو عقود كراء غير محررة باسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن :

- **العقد الرابط بين شركة توزيع الماء والكهرباء الخاص بمقر الحزب تم باسم السيد الأمين العام لكون الشركة اشترطت ذكر اسم شخص وسيتم بتنسيق مع الشركة العمل على تعديل الاسم الوارد بالفاتورة مع العلم أن العنوان الوارد بالفاتورة يتعلق بمقر الحزب؛**
- **عقود الكراء المحررة باسم الأمين العام ومبلغها 11.000.00 درهم تخص المقر الموجود بالحسيمة ... وقد تم كراؤه مؤقتا؛**
- **بالنسبة للهاتف لقد تم تغيير الاسم وأصبح يحمل اسم حزب العهد الديمقراطي.**

حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **14 أبريل 2016**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب سنة 2015 ما قدره **2.514.167,38** درهم، مقابل ما مجموعه**483.870,97** درهم سنة 2014 و**563.870,97** درهم سنة 2013. وتتكون من:

- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **2.030.296,41** درهم (**80,75%**)؛
- مبلغ الدعم الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره: **483.870,97** درهم (**19,25%**).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره **3.270.213,00** درهم. ويتوزع هذا المبلغ بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **3.007.735,00** درهم (**91,97%**)؛
- تكاليف التسيير: **262.477,83** درهم (**08,03%**)، مقابل ما قدره **1.223.258,00** درهم سنة 2014 و**292.039,67** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص أداء بعض النفقات، حيث لوحظ أن الدعم المقدم للمترشحين بمناسبة انتخابات 04 شتنبر 2015 (**1.537.900,00** درهم) ونفقات الإيواء (**17.558,20** درهم) قد تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني "أننا لا نتوفر على دفتر شيكات بسبب مشكل حكم قضائي بيننا وبين إحدى المطابع، وحالما يتم الانتهاء من هذا الحكم مسطريا ونتوفر على دفتر الشيكات، ستكون معاملاتنا المالية طبقا لمقتضيات القانون. أما المبالغ المذكورة المسلمة والتي تفوق 10.000,00 درهم فلم نصرفها في المصاريف السنوية العادية، بل سلمناها للمترشحين في الانتخابات الجماعية والجهوية من الدعم المخصص لذلك الغرض، علما أننا أثنيناها بإشهادات المستفيدين من الدعم، تحمل اسم المترشح ورقم بطاقته الوطنية والدائرة الانتخابية التي ترشح فيها".

يجدر التذكير أنه في غياب دفتر الشيكات، كان يتعين على الحزب تسديد نفقاته التي تتجاوز 10.000,00 درهم، سواء تلك التي تتعلق بتسييره أو التي تدخل في إطار الدعم المقدم للمترشحين، عن طريق تحويلات بنكية.

حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **09 مايو 2016**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **1.418.969,51** درهم مقابل ما قدره **589.940,97** درهم سنة 2014 و**725.670,97** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **836.718,54** درهم (**58,97%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**34,10%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **98.380,00** درهم (**6,93%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يعادل **1.895.972,38** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **961.209,69**درهم (**50,70%**)؛
- تكاليف التسيير: **585.127,08** درهم (**30,86%**)، مقابل ما قدره **520.885,00** درهم سنة 2014 و**389.644,00** درهم سنة 2013؛
- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق: **327.915,61** درهم (**17,30%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 17 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- صحة وشمولية مبلغ الانخراط؛
- صحة الأرصدة المرحلة من السنة السابقة والمتعلقة بمبلغ العجز المسجل سنة 2012 وقدره **112.583,74** درهم؛
- نفقات تنقل أعضاء المكتب لا يتم تبريرها في أغلب الأحيان بوثائق مثبتة بحيث يكتفي الحزب بإصدار وثيقة بشأنها.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني عن الحزب أنه، بالنسبة لمبلغ الانخراط "**تم تقديم كل الوثائق المتعلقة بها (Bons de Recette) مرقمة ومؤشر عليها من طرف الأمين الوطني للحزب والمسؤول عن المالية في مكتب الفرع الحزبي وكذا "les souches " ورغم ذلك بقي تحفظ الخبير المحاسب ... "**

أما بالنسبة لنفقات تنقل أعضاء المكتب السياسي أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنها تتم وفق مبلغ جزافي يتضمن التنقل والتغذية والمبيت باعتبار البعد عن مدينة البيضاء. وتثبت المصاريف بوثيقة موقعة من طرف المعني بالأمر وأمين مال الحزب وسيتم الانتباه لهذه الملاحظة لاحقا.

حول تقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه.

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **88.710,00** درهما؛

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني للحزب إلى أن أغلب هذه التحويلات تمت لصالح فروع حزبية لتغطية مصاريف محلية-كراء-أنشطة ولم نتمكن من أخذ الوثائق المتعلقة بهذه الوثائق.

ب. لوحظ أن وصولات الكراء بمبلغ إجمالي يصل إلى **198.000,00** درهم هي في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه. كما أن الحزب أدى نقدا هذه النفقات مع أن مبلغ كل وصل يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11؛

وفي رده أكد المسؤول الوطني للحزب أن وصل الكراء في اسم ... وهو من الأعضاء المؤسسين للحزب ولقد تم تغيير المقر المركزي للحزب وهو اليوم في اسم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي ويتم أداء الكراء بواسطة تحويل بنكي.

ت. لوحظ أن الحزب أدى نقدا ثمن الفاتورتين المشار إليهما أسفله مع أن مبلغ كل واحدة يساوي أو يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11؛

المرجع	المبلغ بالدرهم
فاتورة رقم 16/2015	10.000,00
فاتورة رقم 68/2015	13.615,00
المجموع	**23.615,00**

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنه "في غياب الشيكات يرفض بعض الممونون أن يتم الأداء بواسطة التحويل البنكي ويصرون على الأداء نقدا".

ث. لوحظ أنه لتبرير نفقة مبلغها **3.875,00** درهم بتاريخ 18/03/2015 قدم الحزب عرض أثمان[33] وبالتالي لا يمكن للوثيقة المشار إليها أعلاه أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنه **لم يتم الانتباه إلى أن الوثيقة المعنية هي عرض أثمان وليس فاتورة**.

[33] Devis ;

حزب التجديد والإنصاف

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجديد والإنصاف حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يعادل **1.233.870,97** درهم، مقابل ما مجموعه **484.230,97** درهم سنة 2014 و**760.722,94** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**60,78%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**39,22%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يعادل **1.422.178,00** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **842.734,28** درهم (**59,26%**)؛
- تكاليف التسيير: **541.143,60** درهم (**38,05%**)، مقابل ما قدره **370.971,00** درهم سنة 2014 و**427.272,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 25 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **555.955,78** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**194.044,22** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن هناك خطأ في الترحيل على مستوى رصيد حساب "فائض/خصاص قيد الإرصاد[34]"

موازنة 2014	موازنة 2015
1.636.905,93	161.982,20

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب على أن "**محاسب الحزب في عطلته السنوية لذا تمت مراسلته من أجل توضيح النقطة المشار إليها وسنوافيكم بالجواب في أقرب الآجال**".

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير مبلغ قدره **25.000,00** درهم موضوع الشيك رقم 3309758 ومبلغ **3.035,00** درهم المتعلق بوثيقة الأداء رقم 167؛

وفي رده بخصوص مبلغ **25.000,00** درهم أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنه " **قد تمت مراسلة السيد منسق الحزب بإقليم قلعة السراغنة ليوافينا بوثائق الإثبات. وبخصوص وثيقة الأداء رقم 167 تمت مراسلة منسق الحزب بعمالة وجدة من أجل إرسال الفاتورة المتعلقة بالنشاط الحزبي بمدينة وجدة**".

ب. لوحظ أنه تم تبرير المصاريف المبينة في الجدول أسفله بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

نوعية النفقة	المبلغ
وجيبات كرائية	65.200,00
فاتورات الهاتف	11.870,90
فاتورات الماء والكهرباء	1.916,58
المجموع	**78.987,48**

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن:

- **وصولات الكراء المدلى بها تخص مقر حزب التجديد والإنصاف؛**
- **فواتير الهاتف المشار إليها تحمل اسم رئيس الحزب، وهي فواتير خاصة بالهاتف النقال الذي يستعمله السيد الرئيس في نطاق نشاطه الحزبي؛**
- **العقد المبرم مع شركة الماء والكهرباء هو باسم السيد ... بصفته رئيس الحزب والمسؤول القانوني عنه، والفواتير متعلقة بمقر الحزب وليس بالسكن الخاص بالسيد الرئيس.**

[34] « Excédent/ Insuffisance à affecter »

حزب اليسار الأخضر المغربي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب اليسار الأخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **24 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.528.501,57** درهم مقابل ما قدره **604.838,72** درهم خلال كل من سنتي 2014 و2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**49,07%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**31,66%**)؛
- عائدات غير جارية: **294.630,60** درهم (**19,28%**).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت إلى ما قدره **1.261.342,00** درهم. وتتكون أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **1.119.448,00** درهم (**88,75%**)؛
- تكاليف التسيير: **141.894,31** درهم (**11,25%**)، مقابل ما قدره **249.327,00** درهم سنة 2014 و**217.374,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 16 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول ارجاع المبالغ غير المستحقة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **679.480,26** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**70.519,74** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة

في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وفي جوابه أوضح المسؤول الوطني أنه "**نظرا لكون قانون الأحزاب السياسية يعاقب الأحزاب على عدم مشاركتها في الانتخابات لدورتين، ونظرا لأن للانتخابات كلفة مالية يصعب على الأحزاب السياسية ذات الموارد المحدودة جدا تأمينها، ففي اجتماع جمعها مع السيد وزير العدل والحريات والسيد وزير الداخلية يوم 09 مارس 2016 بمقر وزارة الداخلية، طالبت الأحزاب الصغرى الحاضرة في الاجتماع وعددها (23) إعفاءها من إرجاع المستحقات التي تم صرفها فعليا على الانتخابات وتم تبريرها محاسباتيا، وتلقت وعدا بالنظر في الموضوع من طرف السيدين رئيسي لجنة الانتخابات، والحزب حريص على احترام القوانين والتشريعات الجاري بها العمل وعلى الإسهام في سيرورة التأهيل الديمقراطي للمؤسسات وللمجتمع**".

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور، حيث تم:

- من جهة، تنزيل الدعم المقدم إلى المترشحين ضمن الحساب "6126 شراء الخدمات" عوض الحساب "6184 مساعدة مباشرة للمرشحين"؛
- ومن جهة أخرى، تنزيل الدعم الممنوح للحزب ضمن الحساب "7180 عائدات الاستغلال الأخرى" عوض الحساب "716 تمويل عمومي".

وفي رده أشار المسؤول الوطني أنه "**حسب جواب السيد الخبير المحاسب فإن الملاحظة الواردة لا أثر لها على مصداقية الحسابات**".

تجدر الإشارة إلى أنه، إذا كان التنزيل الخاطئ لا يؤثر على مجموع العائدات والتكاليف وبالتالي على الفائض أو الخصاص المتعلق بالدورة المحاسبية، فإنه لا يعطي صورة أمينة للعمليات المنجزة من طرف الحزب ولا يحترم مبدأ الوضوح الذي يعد أحد المبادئ المحاسبية السبع والمنصوص على احترامه بمقتضى القرار المشترك السابق الذكر.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب قام بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره **41.000,00** درهم، دون أن يدلي بشأنها بأي وثائق مثبتة.

للإشارة فإن الحزب لم يقدم في جوابه أي وثائق مثبتة لتبرير هذا المبلغ.

حزب الوحدة والديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **22 فبراير2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب سنة 2015 ما مجموعه **1.648.505,12** درهم مقابل ما قدره **483.871,97** درهم سنة 2014 و**751.306,46** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **1.164.634,15** درهم (**70,65%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**29,35%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **1.515.797,00** درهم. وتتوزع نفقات الحزب بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **908.103,78** درهم (**59,91%**)؛
- تكاليف التسيير: **589.462,28** درهم (**38,89%**)، مقابل ما قدره **599.996,00** درهم سنة 2014 و**446.906,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **694.264,03** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**1.164.634,15** درهم) والمبلغ العائد له (**470.370,12** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وفي جوابه أوضح المسؤول الوطني أنه "**قد سبق لنا، مع مجموعة من الأمناء العامين لعدد من الأحزاب السياسية الناشئة، أن أخذنا وعدا من السيد رئيس الحكومة بكونه سينسق مع السيد وزير الداخلية في شأن مراجعة المبلغ الإجمالي غير المستحق الواجب إرجاعه لخزينة الدولة من طرف هذه الأحزاب، بما فيها حزب الوحدة والديمقراطية، وذلك اعتمادا على المصاريف المبررة بالوثائق**

المتعلقة بمشاركة الحزب في انتخابات المجالس الجماعية والجهوية (04 شتنبر 2015)، وليس اعتمادا على عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها الحزب في الانتخابات المذكورة، ونحن ننتظر تفعيل هذا الوعد عمليا".

حزب العمل

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.237.870,97** درهم مقابل ما يعادل **484.357,47** درهم سنة 2014 و**725.806,46** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**60,59%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**39,09%**)؛
- عائدات غير جارية: **4.000,00** درهم (**0,32%**).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما يناهز **1.275.871,00** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **794.101,76**درهم (**62,24%**)؛
- تكاليف التسيير: **421.769,07** درهم (**33,06%**)، مقابل ما قدره **602.127,00** درهم سنة 2014 و**468.148,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نونبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **676.222,77** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**73.777,23** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة

في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وجوابا على الملاحظة أكد المسؤول الوطني أن الحزب، ونظرا لمحدودية مداخيله، وجد نفسه أمام إكراهات حقيقية لإعادة المبلغ الواجب إعادته " **لذلك فنحن نلتزم بتسوية الوضعية في أقرب الآجال**".

حول مسك المحاسبة

لوحظ أنه:

- لم يتم الإشارة على مستوى الموازنة إلى رصيد البنك بالنسبة للسنة الماضية؛
- لا وجود لحساب "الصندوق" على مستوى المحاسبة (الموازنة) مع أن هناك عمليات تمت نقدا؛
- النفقات التي قام بها الحزب نقدا تم تسجيلها على مستوى حساب "منخرطون وحسابات مرتبطة" (حساب رقم 4460) عوض تنزيلها بحساب "الصندوق ".

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني أن الحزب " **اعتمد استعمال الحساب الجاري عوض حساب الصندوق منذ البداية حيث يدفع الأمين العام في الحساب الجاري المبالغ التي يحتاجها الحزب لمواجهة التزاماته العادية ثم يقوم بسحبها عندما تسمح الوضعية ... وتجدون دائما رصيد الحساب الجاري في صالح الأمين العام بمبالغ تفوق 100.000,00 وفي كل سنة** ".

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أنه لتبرير أداء مصاريف الكراء بمبلغ إجمالي قدره **121.550,00** درهم قدم الحزب وصولات محررة وموقعة من طرف الأمين العام للحزب.

وفي رده أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب اكترى المقر الموجود في ملكية أمينه العام بمبلغ شهري قدره **10.050,00** درهم "**وعليه فإن السيد ... لا يوقع وصولات بصفته أمينا عاما للحزب وإنما بصفته مالكا للمقر المذكور**".

للإشارة فإن الحزب أرفق جوابه بعقد شراء العقار من طرف السيد الأمين العام للحزب، لذا وفي غياب عقد الكراء فإن الوثائق المقدمة من طرف الحزب لا تفي لوحدها بالمطلوب.

حزب الوسط الاجتماعي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **1.364.370,97** درهم مقابل ما قدره **525.870,97** درهم سنة 2014 و**507.870,97** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**54,97%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**35,46%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **130.500,00** درهم (**9,56%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **1.552.518,13** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **948.413,45** درهم (**61,09%**)؛
- تكاليف التسيير: **604.104,68** درهم (**38,91%**)، مقابل ما قدره **439.006,00** درهم سنة 2014 و**422.243,03** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 05 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نونبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول ارجاع المبالغ غير المستحقة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **620.935,34** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 4 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**129.064,66** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية

المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

لم يقدم الحزب أي توضيح بخصوص هذه الملاحظة.

حول فحص صحة النفقات

لم يقدم الحزب أي وثائق مثبتة بخصوص نفقات بمبلغ إجمالي قدره **25.750,00** درهم.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني أن النفقات تخص ندوة أقيمت بمدينة أكادير (10.750,00 درهم) ومؤتمر إقليمي أقيم بمحلية تاكنيت-زاكورة (15.000,00 درهم). وأضاف أنه "نظرا لبعد المسافة وضيق الوقت، سندلي لكم بفاتورتها عما قريب".

حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يناهز **620.563,06** درهم، مقابل ما قدره **483.870,97** درهم سنة 2014 و**725.806,46** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**78%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **136.688,01** درهم (**22%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **1.629.771,80** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق: **1.027.946,14** درهم (**63,07%**)؛
- تكاليف التسيير: **343.685,02**درهم (**21,09%**)، مقابل ما قدره **258.007,00** درهم سنة 2014 و**235.662,00** درهم سنة 2013؛
- مصاريف الحملات الانتخابية: **240.300,64**درهم (**14,74%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 17 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم حسابا مشهود بصحته إلا أن تقرير الخبير المحاسب لم يشر إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه "، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والقرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب.

حول الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ على مستوى القوائم التركيبية أن الحزب لم يقم بتسجيل مبلغ الدعم المتعلق بالانتخابات بالجدول الخاص بذلك.

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **15.224,64** درهم؛

ب. لوحظ أنه تم تسجيل مرتين السومة الكرائية لشهر دجنبر الخاصة بكل من مقر الداخلة (**1.500,00** درهم) ومقر العيون (**1.250,00** درهم).

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب أن **الأمر يتعلق بخطأ مطبعي في الحساب العام وسيتم تصحيحه في موازنة 2016.**

ت. لوحظ أنه تم تبرير المصاريف المشار إليها أسفله بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

النفقة	المبلغ بالدرهم
الماء والكهرباء	1.245,51
ضريبة	5.425,51
المجموع	**6.671,02**

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني إلى أن **عقد الكراء يلزم بإبقاء عداد الكهرباء والماء باسم مالك المقر الأصلي، وبالنسبة لضريبة النظافة فهي ملزمة على المكتري.**

حزب الإصلاح والتنمية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإصلاح والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **04 يناير 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **1.233.870,97** درهم مقابل ما قدره **606.818,72** درهم سنة 2014 و**604.838,71** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**60,78%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**39,22%**).

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما يناهز **883.900,00** درهم. وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **646.128,98** درهم (**73,10%**)؛
- تكاليف التسيير: **237.771,48** درهم (**26,90%**)، مقابل ما قدره **150.415,00** درهم سنة 2014 و**2.213.507,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **298.616,36** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00**درهم) والمبلغ العائد له (**451.383,64** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن «**نحن عشرة أحزاب ناشئة استقبلنا رئيس الحكومة... واتصل هاتفيا بوزير الداخلية وقال لنا لا ترجعوا شيئا**».

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب الذي يشهد من خلاله بصحة الحساب السنوي خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية السابق ذكره.

حول تقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

أ.1 - مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية ؛

أ.2 - قائمة الاستثناءات؛

أ.3 - قائمة تغييرات المناهج؛

ب.3 - جدول زائد أو ناقص القيم عن تنازلات أو سحوب تتعلق بأصول ثابتة ؛

ب.7 - جدول الديون؛

ب.8 - جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة ؛

ب.9 - تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛

ج.1 - جدول الهبات والوصايا والتبرعات ؛

ج.2 - جدول التمويل العمومي ؛

ج.3 - جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ج.4 - جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب مترشحين في الانتخابات.

حول مسك المحاسبة

أ. لوحظ أنه تم تنزيل مبالغ الدعم العمومي بمبلغ إجمالي قدره **1.233.870,97** درهم بحساب "عائدات جارية أخرى"، بدل تنزيلها في حساب 716 "التمويل العمومي"؛

ب. لوحظ أنه تم تنزيل مبالغ واجبات الانخراط والمساهمات بحساب "عائدات جارية أخرى"، بدل تنزيلها في حساب 718 "واجبات الانخراط والمساهمات"؛

ت. كما لوحظ أن رصيد حساب "بنك، خزينة عامة، شيكات بريدية" (**1.383.322,68** درهم) على مستوى الموازنة لا يتطابق مع الرصيد الختامي الوارد في الكشوفات البنكية الخاصة بالحزب (**1.363.084,30** درهم).

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب قام بأداء نفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره **23.231,00** درهم من المال الخاص للأمين العام للحزب الذي يقوم بعد ذلك باسترجاع المبالغ المذكورة وذلك دون أن يقدم الحزب وضعية ويومية الصندوق.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنه "**ليس لنا صندوق ماليتنا في البنك وحينما نحتاج إلى نفقات نقدا يؤديها الأمين العام ويسترجعها في آخر السنة أو السنة الموالية ولكن تبعا للوثائق والمستندات الضرورية**".

ب. لوحظ أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **16.000,00** درهم، قدم الحزب فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن هذا الأخير "**اشتراها من السويقة لأن الأحزاب الناشئة محرومة من الدعم هل كل التجار يتوفرون على ما تطلبون منا؟**".

الحزب الديمقراطي الوطني

تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **09 يونيو 2016**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.233.870,97** درهم، مقابل ما قدره **604.838,71** درهم سجلت خلال السنتين الفارطتين. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**60,78%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**39,22**%).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **1.163.028,09** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **783.576,66** درهم (**67,37%**)؛
- تكاليف التسيير: **350.451,43** درهم (**30,13%**)، مقابل ما قدره **692.726,00** درهم سنة 2014 و**348.496,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 01 غشت 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نونبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **651.991,7** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**98.008,3** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وفي رده أشار المسؤول الوطني أنه "**تم عقد اجتماع بين وزير الداخلية ومجموعة من الأحزاب لتدارس صعوبة استرجاع هذه المبالغ وأرسلت في هذا الشأن مذكرة إلى السيد رئيس الحكومة ولا زال الأمر مطروحا**".

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن:

- مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09 المشار إليه سابقا وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور أعلاه و"نماذج القوائم التركيبية المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛
- الحزب قام بتنزيل المبالغ المتعلقة بالنفقات التي تمت بمناسبة الحملة الانتخابية بمبلغ قدره **396.350,00** درهم والمتعلقة بالدعم المقدم إلى المترشحين (**200.000,00** درهم) وبمصاريف انتخابية مختلفة (**196.350,00** درهم) على مستوى حساب "مؤتمرات وتظاهرات[35]"؛
- الحزب قام بإخراج مبالغ مالية من الحساب البنكي قدرها **484.800,00** درهم وقام بأداء مجموعة من النفقات نقدا دون تسجيلها على مستوى حساب "الصندوق 5161".

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **97.238,38** درهم؛

وجوابا على الملاحظة اكتفى المسؤول الوطني عن الحزب ببيان نوعية النفقة دون تقديم الوثائق المثبتة.

ب. كما لوحظ أن الحزب قام بأداء أجور وعلاوات ومكافآت العاملين بالحزب نقدا بمبلغ إجمالي قدره **108.000,00** درهم؛

ولتبرير هذه المبالغ تم الإدلاء بلائحة للمستفيدين فقط دون أن يتم إرفاقها بأية وثيقة تفيد توصل المعنيين بالأمر بالمبالغ المذكورة.

ت. لوحظ كذلك أنه لتبرير النفقات المبينة في الجدول أسفله تم تقديم وثيقة صادرة عن الحزب (تحمل اسم وشعار الحزب) يشهد فيها المستفيد (صاحب وكالة عقارية) تسلمه لهذه المبالغ دون أن تحمل هذه الأخيرة توقيعه ورقم بطاقة التعريف الوطنية الخاصة به؛

المرجع	التاريخ	المبلغ
شيك رقم 7033409	02/10/2015	4.000,00
شيك رقم 7033411	02/10/2015	1.500,00
شيك رقم 7033412	16/10/2015	3.500,00
المجموع		**9.000,00**

[35] Congrès et manifestations

ث. كما لاحظ المجلس أنه تم تبرير مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره **1.450,00** درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب أنه **نظرا لاستعجالية إيصال مقر الحزب بشبكة الماء والكهرباء تم إبرام العقد باسم السيد ...**

حزب النهضة والفضيلة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **15 أبريل 2016**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.233.870,97** درهم، مقابل ما قدره **590.544,23** درهم سنة 2014 و**604.838,71** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**60,78%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**39,22%**).

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما يناهز **919.858,00** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **599.432,5** درهم (**65,17%**)؛
- تكاليف التسيير: **320.425,52** درهم (**34,83%**)، مقابل ما قدره **274.082,00** درهم سنة 2014 و**220.737,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 16 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **298.507,5** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**451.492,50** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنه "**سبق لنا، رفقة مجموعة من الأمناء العامين للأحزاب الوطنية، أن قمنا باتصالات مع السيد رئيس الحكومة من أجل التنسيق مع السيد وزير الداخلية لمراجعة المبلغ الاجمالي الواجب إرجاعه لخزينة الدولة من طرف هذه الأحزاب، بما فيها حزب النهضة والفضيلة، وذلك اعتمادا على المصاريف المبررة بالوثائق القانونية المتعلقة بمشاركة الحزب في الانتخابات الجماعية والجهوية المنعقدة يوم 04 شتنبر 2015، وليس على أساس الأصوات والمقاعد المحصل عليها. ونحن في انتظار ما أسفرت عليه هاته المراجعة لتنفيذ عملية الإرجاع**".

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب قدم تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية ولم يشهد كذلك في تقريره " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي 29.11 وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 الصادر في 23 أبريل 2009 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أنه "**قد نهنا نفس الخبير المحاسب وإثر نفس الملاحظة فيما يخص حسابات 2014، ولا زلنا متمسكين بموقفنا، إذ تم اللجوء إلى خبير محاسب للقيام بضبط الحسابات لما هو منصوص عليه في القوانين ونماذج المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب، يستوجب من طرف الحزب تقديم القوائم التركيبية معززة بالوثائق المثبتة لها، ويلزم الخبير المحاسب احترام القواعد المنصوص عليها لتثبيت الحسابات وضمان مصداقيته**".

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **55.000,00** درهم.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب **إلى نوعية النفقة والغرض منها دون تقديم الوثائق المطلوبة وذلك كما هو مبين أسفله:**

- **2.000,00 درهم لتغطية التنقلات في إطار مهرجان فاس**
- **9.000,00 درهم قدمت كدعم لفروع الحزب بالقنيطرة و أكادير**
- **6.000,00 درهم لتغطية المصاريف المتعلقة بالمؤتمر**
- **5.000,00 درهم سلمت إلى السيد الكاتب الإقليمي لعمالة أنفا قصد تغطية مصاريف مهرجان الحزب بالدار البيضاء**
- **15.000,00 درهم قدمت مقابل تأطير أنشطة ومهرجانات وكذا تغطية تنقلات**
- **5.000,00 درهم كمساهمة الحزب في نفقات حملته الانتخابية**
- **13.000,00 درهم صرفت في إطار تنقلات السيد أمين عام الحزب في إطار زيارات تأطير الاجتماعات المحلية أو الواصل بالمسؤولين بالأقاليم**

أما بخصوص النقطة الأخيرة، فقد أجاب المسؤول الوطني عن الحزب أن **هذا الأخير لم يتسنى له الحصول على فواتير الوقود والتغذية حيث جل المحطات والمطاعم التي تم قصدها لا تتوفر عن فاتورات أو ما شابهها.**

ب. لوحظ أنه تم تبرير النفقات المشار إليها أسفله، بمبلغ إجمالي قدره**86.068,21** درهم، بوصولات وفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه:

- مصاريف الكراء **72.600,00** درهم؛
- مصاريف الهاتف **6.006,00** درهم؛
- مصاريف الماء والكهرباء **3.462,21** درهم؛
- مصاريف إصلاح المصعد **4.000,00** درهم.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن "**الشركة المكلفة بتوزيع الماء و الكهرباء تمتنع عن تسجيل عقد الاستفادة من خدماتها لغير الأسماء المتواجدة على عقود كراء المحلات أو المقرات المراد تزويدها بالماء و الكهرباء، و الحال أن المقر المركزي للحزب بالرباط، تعاقد مع الشركة المزودة لخدمات الماء و الكهرباء بالاسم الموجود على عقد كراء المقر الذي هو في اسم الاستاذ ... أمين عام الحزب، و هو الأمر نفسه المتعلق بالخط الهاتفي الثاني للحزب، إذ أنه غير مسجل باسم الحزب، لكنه يستعمل كهاتف في مقره المركزي** ".

وبالنسبة لمصاريف الكراء وصيانة المصعد، أشار المسؤول الوطني إلى **عدم توفر الحزب على مقر في ملكيته الخاصة، وأمام رفض المكري تم تسجيل وصولات الكراء في اسم الحزب، فإن الوثائق المتعلقة بالكراء المرفقة بملف الحساب السنوي تتضمن وصولات كراء باسم الأمين العام للحزب.**

حزب القوات المواطنة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب القوات المواطنة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **483.870,97** درهم مقابل نفس المبلغ سنة 2014 و**967.741,94** درهم سنة 2013. وتتكون من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يناهز **456.211,78** درهم مقابل **239.262,09** درهم سنة 2014 و**439.960,13** درهم سنة 2013. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- تكاليف المستخدمين: **237.203,22** درهم (**51,99%**)؛
- تكاليف الإيجار: **117.485,60** درهم (**25,75%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 05 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 06 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لم يشر إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"[36]، وهو ما يخالف ما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والقرار المشترك المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب.

وفي رده **اكتفى الحزب بتقديم نفس التقرير**.

[36] Les états de synthèses ci-jointes donnent dans tous leurs aspects significatifs une image fidèle de la situation financière du Parti Forces Citoyennes

حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **05 مايو 2016**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **110.000,00** درهم، وتتكون من موارد استغلال أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية لم تقم بصرف مبلغ الدعم العائد للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيره والذي قدره **483.870,97** درهم، وذلك "بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة تبلغ قيمتها **469.117,39** درهم، منحت له برسم التسبيق عن استحقاقات انتخابية سابقة...".

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما يعادل **6.098.116,62** درهم مقابل ما قدره **475.665,39** درهم سنة 2014 و**422.217,63** درهم سنة 2013. وتتكون هذه النفقات أساسا من اقتناء أصول ثابتة (تكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية) بمبلغ اجمالي يناهز **5.635.298,12** درهم أي بنسبة تعادل (**92,4%**) من مجموع نفقات الحزب.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. إلا أن الحزب لم يقدم أي تبريرات بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبالغ غير المستحقة

لوحظ من ناحية أولى أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ إجمالي قدره **683.296,02** درهم برسم الانتخابات الجماعية (2009) والانتخابات الجماعية العامة (اقتراع 25 نونبر 2011)؛

ومن ناحية ثانية، أن هذه المبالغ لم يتم تنزيلها ضمن الموازنة – الخصوم[37] بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة[38]".

[37] - Bilan – Passif.

[38] - Etat créditeur.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه "، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية السالف الذكر، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي[39] المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

حول تقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المرفق بمستندات اثبات صرف النفقات المنجزة المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن رصيد الحساب البنكي في الكشوفات البنكية بلغ **4.887,34** درهم بتاريخ 2015/12/31، في حين لا يظهر أي مبلغ على مستوى الموازنة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب قام بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره **103.479,62** درهم دون تقديم أي وثائق اثبات بشأنها.

[39] - Manuel des normes - Audit légal et contractuel.

حزب الأمل

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **28 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يناهز **557.348,96** درهم مقابل ما قدره **483.870,97** درهم سنة 2014 و**725.806,45** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**87%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **73.384,40** درهم (**13%**).

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما قدره **1.684.709,63** درهم. وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق: **1.091.249,75** درهم (**64,77%**)؛
- مصاريف الحملات الانتخابية: **452.500,00** درهم (**26,68%**)؛
- تكاليف التسيير: **139.519,88** درهم (**08,28%**)، مقابل ما قدره **294.095,00** درهم سنة 2014 و**291.516,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

لم تسفر عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات برسم السنة المالية 2015 عن أي ملاحظة.

حزب النهضة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **545.096,40** درهم مقابل ما مجموعه **555.544,97** درهم سنة 2014 و**967.741,94** درهم سنة 2013. وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**88,8%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **61.225,43** درهم (**11,2%**).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما مجموعه **1.276.374,28** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **291.606,00** درهم (**22,85%**)؛
- تكاليف التسيير: **667.290,08** درهم (**52,28%**)، مقابل ما قدره **122.905,00** درهم سنة 2014 و**27.608,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 07 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 أكتوبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 السالف ذكره، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب أدى نقدا نفقة مبلغها **15.235,00** درهم بتاريخ 2015/01/02 مع أن مبلغها يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك** ".

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن "**الأمر يتعلق بكراء وتجهيز المقر الجهوي للحزب بفاس حيث قام الكاتب الجهوي بأداء المبلغ المذكور نقدا ... وسنحرص على عدم تكرار نفس المخالفة**".

حزب الشورى والاستقلال

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **588.977,68** درهم مقابل **604.838,71** درهم سجلت خلال كل من سنتي 2014 و2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**82,20%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **105.106,71** درهم (**17,8%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **826.478,65** درهم. وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **321.840,96** درهم (**38,94%**)؛
- تكاليف التسيير: **458.141,69** درهم (**55,43%**)، مقابل ما قدره **316.285,00** درهم سنة 2014 و**218.219,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 شتنبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ. لوحظ أن الجدول المتعلق بالدعم العمومي والمنصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09 لا يشير إلى مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مع العلم أن الحزب استفاد من مبلغ 105.106,71 درهم بتاريخ 18 شتنبر 2015.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى "**أننا لم نحصل على الدعم العمومي المخصص للانتخابات 2015، ولم تساهم الدولة في تمويل حملتنا الانتخابية بناء على رغبتنا وتفاديا للضغوط المترتبة عن ذلك ومن مطالبتنا بإرجاع المبلغ في حالة عدم حصول حزبنا على العتبة المطلوبة. أما المبلغ الذكور في ملاحظتكم وقدره 105.106.71 درهم، فقد توصلنا به بعد الحملة الانتخابية بناء على نسبة الأصوات المحصل عليها**".

ب. كما لوحظ أن المبلغ الذي تم إرجاعه إلى الخزينة (سنة 2016) أي **129.413,24** درهم والمتعلق بمساهمة الدولة في تمويل حملات الحزب برسم اقتراع 25 نونبر 2011 لم يتم تنزيله ضمن الموازنة الخاصة بالدورة المحاسبية 2015: "الدولة دائنة".

حول فحص صحة النفقات

أ. لوحظ أن الحزب أدى نقدا نفقتين بمبلغ **40.000,00** درهم ومبلغ **10.000,00** درهم مع أن مبلغ كل واحدة منها يفوق أو يساوي 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك**"؛

ب. لوحظ أن الحزب قدم وثيقة صادرة عن التنسيقية الجهوية بطنجة تطوان الحسيمة لتبرير صرف مبلغ قدره **13.100,00** درهم يخص مجموعة من النفقات قام بها المنسق الجهوي للحزب بطنجة في إطار اللقاء التواصلي يوم 7 مارس 2015 وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه النفقة لم يتم تبريرها بشكل كاف، بحيث لا يمكن للوثيقة المشار إليها أعلاه أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب "**بأن هذا المبلغ أي 13.100,00 درهم هو عبارة عن مجموع المصاريف الصغرى التي يصعب إثباتها، فقد قمنا بعقد لقاء تواصلي للحزب بمدينة طنجة وكلفنا المنسق الجهوي بكل المصاريف المتعلقة بالتحضير والقاعة والمأكل والملصقات واللوجستيك التقني الذي تطلبه التنظيم، وقد وضحنا طبيعة هذه المصاريف الصغرى، ووقع عليها الأمين العام للحزب والمنسق الجهوي للحزب ونحن مستعدون لتقديم "بونات" هذه المصاريف الصغرى**".

حزب المجتمع الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **542.583,94** درهم، مقابل **484.871,00** درهم سنة 2014 و**605.839,00** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: **483.870,97** درهم (**89,18%**)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **58.712,97** درهم (**10,82%**).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره **789.381,26** درهم. وتتكون أساسا من:

- تكاليف التسيير: **616.179,26** درهم (**78,06%**)، مقابل ما قدره **336.294,00** درهم سنة 2014 و**220.559,00** درهم سنة 2013؛
- مصاريف الحملات الانتخابية: **118.722,00** درهم (**15,04%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص نفقات بمبلغ إجمالي قدره **46.176,40** درهم، تتعلق بمصاريف الماء والكهرباء والهاتف والكراء، قدم الحزب لتبريرها فاتورات في غير اسمه وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

وفي جوابه، صرح المسؤول الوطني أن "**صاحب الملك يمانع بشكل قاطع اكتراء المكتب باسم الحزب (...). قد حاولنا جاهدين اقناع صاحب الملك بتغيير عقدة الكراء باسم الحزب لكن دون جدوى**(...)".

للتذكير، فإنه استنادا إلى مقتضيات المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، فإن الحزب تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية وتبعا لذلك يحق له أن يتقاضى أمام المحاكم وأن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه. لدا كان من الواجب تغيير العقود ووضعها باسم الحزب.

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.256.685,54** درهم، مقابل ما قدره **190.159,00** درهم سنة 2014 و**103.191,10** درهم سنة 2013. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **836.718,54** درهم (**66,58%**)؛
- مواد استغلال أخرى: **328.851,00** درهم (**26,17%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **91.116,00** درهم (**7,25%**).

أما نفقات الحزب فقد بلغت ما قدره **926.747,50** درهم. وتتكون هذه النفقات من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **771.545,2** درهم (**83,25%**)؛
- تكاليف التسيير: **155.202,30** درهم (**16,75%**)، مقابل ما قدره **251.837,00** درهم سنة 2014 و**214.945,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 29 يوليوز 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 غشت 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول تقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09. ويتعلق الأمر بالمستندات التالية:

ج.3-جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ج.4-جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمرشحين في الانتخابات.

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني "**أننا سنأخذ بملاحظاتكم في التصاريح المقبلة بتخصيص جدول حول هذا الدعم الممنوح للمرشحين للانتخابات... وكذلك... حول تخصيص جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للشبيبة الطليعية**".

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب قد تلقى مساهمة مالية من طرف الدولة لتمويل حملاته الانتخابية بمبلغ قدره **836.718,54** درهم، تم تنزيلها بحساب "واجبات الانخراط والمساهمة"، عوض الحساب "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية".

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني "**أننا سنأخذ بملاحظاتكم في التصاريح المقبلة... حول مسك المحاسبة حول مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بتنزيلها في حساب خاص: "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية"**.

حول نفقات الحزب

لوحظ أن الحزب قام بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره **26.456,50** درهم، وذلك دون دعمها بأي وثائق مثبتة.

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني أن "**تلك النفقات المعنية هي مساهمات الحزب لعدة محطات تنظيمية وإشعاعية للشبيبة الطليعية وسنعمل لاحقا كما أسلفنا الذكر على إدخالها في جدول خاص**".

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الفاتورة رقم 2015/30 بمبلغ قدره **15.180,00** درهم والفاتورة رقم 15/381 بمبلغ قدره **14.874,00** درهم قد تم أداؤهما نقدا رغم تجاوز مبلغهما 10.000,00 درهم، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية السالف ذكره.

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني أن هذه الفاتورات تخص "**مساهمات قد تم تقديمها لمرشحي الحزب لتغطية نفقات الطباعة، وسنعمل لاحقا على ملاحظاتكم**".

الحزب الاشتراكي الموحد

تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **962.838,54** درهم مقابل **113.650,00** درهم سنة 2014 (+**747%**) و**153.880,00** درهم سنة 2013 (+**526%**). وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: **836.718,54** درهم (**86,90%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **126.120,00** درهم (**13,10%**).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما قدره **957.205,46** درهم. وتتكون هذه النفقات من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **847.002,75** درهم (**88,49%**)؛
- تكاليف التسيير: **110.202,71**درهم (**11,51%**)، مقابل ما قدره **125.803,00** درهم سنة 2014 و**246.232,00** درهم سنة 2013.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال أجوبة الحزب التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 دجنبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات بخصوص نفقات بمبلغ إجمالي قدره **10.000,00** درهم، تم أداؤها عن طريق البنك دون تقديم أي وثيقة اثبات بشأنها.

حزب الديمقراطيون الجدد

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الديمقراطيون الجدد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2015 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2016**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **764.301,00** درهم. وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية: **750.000,00** درهم (**98,13%**)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: **14.301,00** درهم (**1,87%**).

أما نفقات الحزب فقد سجلت ما قدره **1.136.751,00** درهم. وتتوزع بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: **657.558,00** درهم (**57,85%**)؛
- تكاليف التسيير: **335.808,51** درهم (**29,54%**).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 09 شتنبر 2016، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نونبر 2016، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص نفقات قام بها خلال شهر دجنبر 2014 وتم تنزيلها ضمن الحسابات المتعلقة بالدورة المحاسبية 2015، وهو ما يخالف مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية[40]" المنصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) والمتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قد تم تأسيسه خلال سنة 2014، ولم يدل للمجلس بحسابه السنوي المتعلق بالدورة المحاسبية 2014.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني أنه "**كما هو معلوم، لم يحصل حزب الديمقراطيون الجدد على شرعيته القانونية إلا يوم 09 دجنبر 2014، كما لم يقم بفتح حساب بنكي باسمه إلا بعد انعقاد مجلسه الوطني بتاريخ 23 مايو 2015 الذي صادق على النظام الداخلي للحزب حيث اجتمع مباشرة المكتب السياسي ووافق على تكليف عضو من أعضائه بأمانة المال الوطنية.**

[40]- Principe de Spécialisation des exercices ;

إن بعض النفقات الراجعة إلى شهر دجنبر 2014 والتي أدرجت في الدورة المحاسبية لسنة 2015 قد اعتبرها الخبير المحلف في الحسابات في خاتمة تقريره المرفق غير ذات تأثير ولا تمس بمبدأ تخصص الدورات المحاسبية".

يجدر التذكير في هذا الإطار أنه تبعا لمقتضيات القرار المشترك السالف الذكر، فإن كل حزب سياسي ملزم:

- عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه؛
- باحترام المبادئ السبعة المحاسبية التي تتضمن من بينها تخصص الدورات المحاسبية.

الملحقات

الملحق رقم 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2015

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف				واجبات الانخراط والمساهمات	موارد استغلال أخرى	عائدات مالية	عائدات غير جارية	المجموع العام
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	الحملات الانتخابية	المجموع					
حزب العدالة والتنمية	12 590 705,66	-	52 546 419,74	65 137 125,40	11 761 089,65	-	103 438,59	161 111,41	77 162 765,05
حزب الاستقلال	7 235 975,66	-	46 034 228,89	53 270 204,55	-	3 020 000,00	-	8 436 192,50	64 726 397,05
حزب التجمع الوطني للأحرار	6 704 068,42	-	35 388 851,23	42 092 919,65	1 309 080,00	-	125 195,99	-	43 527 195,64
حزب الأصالة والمعاصرة	6 333 583,54	-	55 764 828,60	62 098 412,14	78 650,00	9 605 659,31	-	13 006,06	71 795 727,51
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 082 563,54	-	20 950 264,25	27 032 827,79	279 200,00	52 800,00	95 597,39	-	27 460 425,18
حزب الحركة الشعبية	4 441 156,77	-	24 597 923,19	29 039 079,96	133 540,00	-	22 800,00	-	29 195 419,96
حزب الاتحاد الدستوري	3 409 946,02	1 704 973,01	12 200 595,05	17 315 514,08	-	-	-	329,08	17 315 843,16
حزب التقدم والاشتراكية	3 040 710,07	-	13 548 002,65	16 588 712,72	1 002 570,00	-	-	630 211,16	18 221 493,88
حزب جبهة القوى الديمقراطية	483 870,97	-	1 652 431,84	2 136 302,81	-	-	-	0,02	2 136 302,83
حزب البيئة والتنمية المستدامة	483 870,97	-	702 134,18	1 186 005,15	-	-	-	-	1 186 005,15
حزب العهد الديمقراطي	483 870,97	-	1 164 634,15	1 648 505,12	-	-	-	-	1 648 505,12
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	483 870,97	-	2 030 296,41	2 514 167,38	-	-	-	-	2 514 167,38
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	483 870,97	-	836 718,54	1 320 589,51	98 380,00	-	-	-	1 418 969,51
حزب التجديد والإنصاف	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	-	-	-	-	1 233 870,97
حزب اليسار الأخضر المغربي	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	-	-	-	294 630,60	1 528 501,57
حزب الوحدة والديمقراطية	483 870,97	-	1 164 634,15	1 648 505,12	-	-	-	-	1 648 505,12
حزب العمل	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	-	-	-	4 000,00	1 237 870,97
حزب الوسط الاجتماعي	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	130 500,00	-	-	-	1 364 370,97
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	483 870,97	-	136 688,01	620 558,98	-	-	-	4,08	620 563,06
حزب الإصلاح والتنمية	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	-	-	-	-	1 233 870,97
الحزب الديمقراطي الوطني	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	-	-	-	-	1 233 870,97
حزب النهضة والفضيلة	483 870,97	-	750 000,00	1 233 870,97	-	-	-	-	1 233 870,97
حزب القوات المواطنة	483 870,97	-	-	483 870,97	-	-	-	-	483 870,97

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف				واجبات الانخراط والمساهمات	موارد استغلال أخرى	عائدات مالية	عائدات غير جارية	المجموع العام
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	الحملات الانتخابية	المجموع					
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (*)	-	-	-	-	-	110 000,00	-	-	110 000,00
حزب الأمل	483 870,97	-	73 384,40	557 255,37	-	-	-	93,59	557 348,96
حزب النهضة	483 870,97	-	61 225,43	545 096,40	-	-	-	-	545 096,40
حزب الشورى والاستقلال	483 870,97	-	105 106,71	588 977,68	-	-	-	-	588 977,68
حزب المجتمع الديمقراطي	483 870,97	-	58 712,97	542 583,94	-	-	-	-	542 583,94
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	-	-	836 718,54	836 718,54	91 116,00	328 851,00	-	-	1 256 685,54
الحزب الاشتراكي الموحد	-	-	836 718,54	836 718,54	126 120,00	-	-	-	962 838,54
حزب الديمقراطيون الجدد	-	-	750 000,00	750 000,00	14 301,00	-	-	-	764 301,00
المجموع العام	**59 032 258,11**	**1 704 973,01**	**276 690 517,47**	**337 427 748,59**	**15 024 546,65**	**13 117 310,31**	**347 031,97**	**9 539 578,50**	**375 456 216,02**

الملحق رقم 2: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2015

الهيئات السياسية	إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل	اقتناء أصول ثابتة	النفقات المسجلة بحسابات التكاليف لسنة 2015												تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
			مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية							تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	دعم الهياكل المحلية	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات والمؤسسات	تكاليف مختلفة	المجموع	
				تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة									
حزب العدالة والتنمية	-	**26 501 488**[41]	1 264 321	1 495 642	111 861	40 000	941 938	-	10 961 879		6 768 752	16 843 232	250 000	-	38 540	140 673	**38 856 837**	-	**65 358 325**
حزب الاستقلال	**2 629 610**	**2 866 229**	236 987	81 360	297 344	135 980	8 436 367	-	44 554 001		1 148 607	-	-	50 000	-	22 326	**54 962 971**	-	**60 458 810**
حزب التجمع الوطني للأحرار	-	**545 442**	515 813	2 226 857	53 836	105 200	676 346	-	1 843 727		1 915 862	23 754 448	556 322	-	-	25 039	**31 673 451**	-	**32 218 893**
حزب الأصالة والمعاصرة	-	**701 105**	180 695	1 043 870	68 703	78 000	292 773	-	60 820 874		1 939 533	-	-	229 488	-	92 523	**64 746 460**	-	**65 447 565**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	-	**675 148**	263 722	204 752	163 976	433 800	2 019 244	-	11 026 226		2 916 599	1 457 209	7 669 915	2 708	-	88 045	**26 246 197**	-	**26 921 345**
حزب الحركة الشعبية	-	**782 380**	1 076 541	985 637	121 599	391 550	2 965 947	2 621 941	9 355 947		1 179 531	13 139 603	-	-	-	31 554	**31 869 849**	-	**32 652 229**
حزب الاتحاد الدستوري	-	**318 396**	282 001	853 730	25 766	70 000	1 324 685	-	7 909 839		756 981	4 967 000	-	-	50 000	18 131	**16 258 132**	**5 505 460**	**22 081 988**
حزب التقدم والاشتراكية	-	**5 852 551**	369 572	953 995	40 007	64 800	1 115 861	-	13 794 503		659 636	5 877 917	-	422 899	532 405	1 772	**23 833 368**	-	**29 685 919**
حزب جبهة القوى الديمقراطية	-	**23 407**	2 009 629	229 300	16 290	-	268 639	-	392 757		197 000	477 225	-	-	-	1 600	**3 592 440**	-	**3 615 847**
حزب البيئة والتنمية المستدامة	**462 500**	-	19 833	177 300	4 354	9 600	89 713	-	866 659		85 392	223 000	-	-	-	-	**1 475 851**	-	**1 938 351**

[41] تتضمن مبلغا قدره 26.261.037,42 درهم يخص الحملات الانتخابية، تم تنزيله في الحساب رقم 212 ؛

الهيئات السياسية	إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل	اقتناء أصول ثابتة	النفقات المسجلة بحسابات التكاليف لسنة 2015												تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
			مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية						تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	دعم الهياكل المحلية	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات والمؤسسات	تكاليف مختلفة	المجموع		
				تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة									
حزب العهد الديمقراطي	**140 697**	**3 000**	696 287	45 890	-	12 000	138 943	-	515 315	43 229	0	-	-	-	4 877	**1 456 541**	-	**1 600 238**
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	-	-	12 433	300 000	0	4 000	430 144	-	971 880	0	1 542 900	-	-	-	8 855	**3 270 213**	-	**3 270 213**
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	**327 916**	**21 720**	252 771	198 000	2 700	21 840	224 934	-	430 949	415 144	-	-	-	-	-	**1 546 337**	-	**1 895 972**
حزب التجديد والإنصاف	-	**38 300**	604 768	65 235	15 820	16 000	334 064	-	21 411	56 314	-	-	-	269 986	280	**1 383 878**	-	**1 422 178**
حزب اليسار الأخضر المغربي	-	-	973 684	118 800	0	18 000	58 820	-	55 599	30 000	-	-	-	-	6 440	**1 261 342**	-	**1 261 342**
حزب الوحدة والديمقراطية	-	**18 231**	247 073	225 441	3 200	11 350	128 949	-	817 142	64 404	-	-	-	-	8	**1 497 566**	-	**1 515 797**
حزب العمل	-	**60 000**	587 586	157 978	-	-	-	-	0	408 000	-	-	3 126	40 000	19 181	**1 215 871**	-	**1 275 871**
حزب الوسط الاجتماعي	-	-	44 009	88 950	33 476	-	55 790	-	1 246 434	83 859	-	-	-	-	-	**1 552 518**	-	1 552 518
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**1 027 946**	**17 840**	9 164	88 947	395	9 000	24 658	-	367 491	73 407	-	-	-	-	10 923	**583 986**	-	**1 629 772**
حزب الإصلاح والتنمية	-	-	144 393	-	-	-	-	-	153 679	-	-	-	-	585 222	606	**883 900**	-	**883 900**
الحزب الديمقراطي الوطني	-	**29 000**	265 038	36 150	16 165	5 500	90 451	396 350	75 506	248 869	-	-	-	-	-	**1 134 028**	-	**1 163 028**
حزب النهضة والفضيلة	-	-	237 137	80 550	3 200	-	35 019	-	242 742	130 100	162 500	19 500	110	-	9 000	**919 858**	-	**919 858**
حزب القوات المواطنة	-	-	28 478	117 486	3 563	-	26 202	-	34 716	237 203	-	-	-	-	8 564	**456 212**	-	**456 212**
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	-	**5 635 298**	15 542	235 252	-	-	93 789	-	-69 997	-	-	184 660	3 494	-	77	**462 819**	-	**6 098 117**

الهيئات السياسية	إرجاع مبالغ الدعم غير المستحق أو غير المستعمل	اقتناء أصول ثابتة	النفقات المسجلة بحسابات التكاليف لسنة 2015													تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
			مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية						تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	دعم الهياكل المحلية	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات والمؤسسات	تكاليف مختلفة	المجموع	
				تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة								
حزب الأمل	1 091 250	1 440	25 283	29 260	-	13 000	37 852	-	486 625	-	-	-	-	-	-	592 020	-	1 684 710
حزب النهضة	-	317 478	333 064	280 690	18 732	8 000	141 832	-	176 578	-	-	-	-	-	-	958 896	-	1 276 374
حزب الشورى والاستقلال	-	46 496	375 880	141 930	-	-	60 963	-	201 210	-	-	-	-	-	-	779 983	-	826 479
حزب المجتمع الديمقراطي	-	54 480	127 530	220 621	-	-	121 181	58 762	28 478	135 500	-	-	2 815	-	40 013	734 901	-	789 381
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	-	-	11 054	66 000	10 810	-	51 480	-	679 381	108 000	-	-	-	-	22	926 748	-	926 748
الحزب الاشتراكي الموحد	-	-	24 141	-	-	-	17 637	-	813 270	77 107	-	-	587	-	24 463	957 205	-	957 205
حزب الديمقراطيون الجدد	-	143 384	629 338	226 440	-	-	-	-	-	114 000	-	-	-	23 489	23 489	993 367	-	1 136 751
المجموع	**5 679 918**	**44 652 813**	**11 863 766**	**10 976 063**	**1 011 797**	**1 447 620**	**20 204 222**	**3 077 053**	**167 774 822**	**19 793 027**	**68 445 033**	**8 680 397**	**715 228**	**1 539 642**	**578 461**	**317 083 743**	**5 505 460**	**372 921 934**

الملحق رقم 3: النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المتعلقة بحملاتها الانتخابية

الهيئات السياسية	نفقات الحملة الانتخابية (04 شتنبر 2015)	نفقات الحملة الانتخابية (02 أكتوبر 2015)	نفقات الحملات الانتخابية التي تم تنزيلها بحساب سنة 2015	نفقات التسيير	مجموع النفقات المنجزة والمنزلة بحسابات التكاليف[42]
حزب العدالة والتنمية	52 798 327,96	3 001 869,47	[43]43 657 103,82	21 460 770,65	38 856 837,05
حزب الاستقلال	36 350 450,35	7 254 500,00	43 604 950,35	11 358 021,03	54 962 971,38
حزب التجمع الوطني للأحرار	31 933 765,90	3 022 488,35	24 512 764,15	7 160 687,05	31 673 451,20
حزب الأصالة والمعاصرة	48 852 905,65	7 058 280,00	55 911 185,65	8 835 273,89	64 746 459,54
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	18 721 355,52	1 952 036,00	20 673 391,52	5 572 805,29	26 246 196,81
حزب الحركة الشعبية	22 063 058,01	2 470 361,34	24 533 419,35	7 336 429,42	31 869 848,77
حزب الاتحاد الدستوري	13 233 928,00	925 580,00	11 193 071,24	5 065 060,66	16 258 131,90
حزب التقدم والاشتراكية	16 039 577,02	519 311,46	16 558 888,48	7 274 479,66	23 833 368,14
حزب جبهة القوى الديمقراطية	1 656 236,23	-	1 656 236,23	1 936 203,41	3 592 439,64
حزب البيئة والتنمية المستدامة	1 079 186,44	-	1 079 186,44	396 664,17	1 475 850,61
حزب العهد الديمقراطي	1 020 599,85	312 000,00	1 020 599,85	435 941,03	1 456 540,88
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2 486 985,00	520 750,00	3 007 735,00	262 477,83	3 270 212,83
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	961 209,69	-	961 209,69	585 127,08	1 546 336,77
حزب التجديد والإنصاف	842 734,28	-	842 734,28	541 143,60	1 383 877,88
حزب اليسار الأخضر المغربي	1 119 448,00	-	1 119 448,00	141 894,31	1 261 342,31
حزب الوحدة والديمقراطية	908 103,78	-	908 103,78	589 462,28	1 497 566,06
حزب العمل	794 101,76	-	794 101,76	421 769,07	1 215 870,83
حزب الوسط الاجتماعي	948 413,45	-	948 413,45	604 104,68	1 552 518,13
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	240 300,64	-	240 300,64	343 685,02	583 985,66
حزب الإصلاح والتنمية	646 128,98	-	646 128,98	237 771,48	883 900,46
الحزب الديمقراطي الوطني	783 576,66	-	783 576,66	350 451,43	1 134 028,09
حزب النهضة والفضيلة	599 432,50	-	599 432,50	320 425,52	919 858,02
حزب القوات المواطنة	-	-		456 211,78	456 211,78
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	-	-		462 818,50	462 818,50
حزب الأمل	452 500,00	-	452 500,00	139 519,88	592 019,88

[42] لا تتضمن تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛

[43] 26.261.037,42 درهم تم تسجيلها في الحساب رقم 212؛

الهيئات السياسية	نفقات الحملة الانتخابية (04 شتنبر 2015)	نفقات الحملة الانتخابية (02 أكتوبر 2015)	نفقات الحملات الانتخابية التي تم تنزيلها بحساب سنة 2015	نفقات التسيير	مجموع النفقات المنجزة والمنزلة بحسابات التكاليف[42]
حزب النهضة	291 606,00	-	291 606,00	667 290,08	958 896,08
حزب الشورى والاستقلال	321 840,96	-	321 840,96	458 141,69	779 982,65
حزب المجتمع الديمقراطي	118 722,00	-	118 722,00	616 179,26	734 901,26
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	771 545,20	-	771 545,20	155 202,30	926 747,50
الحزب الاشتراكي الموحد	895 728,03	-	847 002,75	110 202,71	957 205,46
حزب الديمقراطيون الجدد	657 558,00	-	657 558,00	335 808,51	993 366,51
المجموع	**257 589 325,86**	**27 037 176,62**	**258 712 756,73**	**84 632 023,27**	**317 083 742,58**